مآخذ ابن الشجري على معربي القرآن الكريم

Ibn al-Shajarī's Criticisms of Syntactical Works on the Qur'an

Kritik Ibn al-Shajarī terhadap Sintaksis al-Quran

خالد بن إبراهيم النملة*

مستخلص البحث

عُني ابنُ الشجري في أماليه بإعراب القرآن عنايةً كبيرةً جعلت للأمالي أثرًا ظاهرًا في الدراسات القرآنية بعده، وقد أخذت هذه العناية صورًا متنوعة ظهرت من خلال منهجه في إعراب القرآن. ومن امتدادت تلك العناية مآخذه على معربي القرآن الكريم، إذْ كان في معرض حديثه في إعراب القرآن يُدقّق النظر، ويعترض على بعض معربي القرآن، ويذكر المأخذ على الرأي المتروك، مبيّنًا سبب الترك، وذاكرًا في بعض المواضع الوجه الذي يعتدل فيه الرأي ويقترب به من الصواب. وهذا الجانب من عناية ابن الشجري بإعراب القرآن هو موضوع هذه الدراسة التي اقتضت طبيعةُ البحث والمادةُ العلمية لها أنْ تكون في تمهيد وقسمين، خُصّص أوّلهما لدراسة المواضع التي أخذ فيها ابن الشجري على معربي القرآن قبله، وعددها أحدَ عشرَ موضعًا، مرتّبةً بحسب ترتيب الآيات في القرآن الكريم، وخُصّص القسم الآخر للدراسة التحليلية لتلك المواضع، جاءت الدراسة في ثلاثة مباحث متدرّجة في الحجم، حيث بدأتْ بمنهج ابن الشجري في عرض المآخذ، ثم الحديث عن أسباب المآخذ عند ابن الشجري، ويليه الحديث عن تأثر ابن الشجري بمن قبله، وتأثيره فيمن بعده في مسائل المآخذ.

الكلمات الأساسية: الدراسات القرآنية، الإعراب، الاعتراض، التعليل، ابن الشجري.

Abstract

In his Dictations (*Amālī*) Ibn al-Shajarī devoted great attention to the syntax of the Qur'an in such a way that earned his work clear impact on Qur'anic studies after him. This attention took different forms that characterized his syntactical analysis of the Qur'an. One aspect of that attention consists of Ibn

* أستاذ مشارك في كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، البريد الإلكتروني: alnamlah@msn.com

al-Shajarī's critical examination of syntactical and parsing works done on the Qur'an by other scholars and his objection to as well as rejection of what he saw as untenable parsing based on clearly spelled out reasons and justification. This was followed by an elaboration of the correct way of syntactical analysis of the Qur'anic verses. This dimension of Ibn al-Shajarī's *Amāli* is the subject matter of this study. We have highlighted the instances of his objections to previous scholars which consist of eleven cases arranged according to the sequence of the Qur'anic verses in which they occur. Then analysis of those cases has been carried out in order to uncover Ibn al-Shajarī's methodology in dealing with them and the arguments he brought forward against the views to which he objected. Finally, an attempt has been made to trace the influence on him of scholars who had preceded him and his influence on those who came after him.

Key Terms: Qur'anic studies, syntax, parsing, objection, justification, Ibn al-Shajarī.

Abstrak

Dalam *Amālī*, Ibn al-Shajarī memberi tumpuan kepada sintaksis dalam al-Qur'an sehingga ia dapat mempengaruhi kajian al-Qur'an selepasnya. Tumpuan ialah kepada bentuk berbeza yang diambil berdasarkan analisa sintaksis dalam al-Qur'an. Salah satu darinya ialah penilaian kritikal Ibn al-Shajari terhadap sintaksis dan huraian kepada al-Qura'n berdasarkan sebab yang jelas dan justifikasi yang dibuat. Ia diikuti dengan penerangan khusus tentang cara yang betul dalam menganalisa sintaksis al-Qur'an. Dimensi Ibn al-Shajarī dalam *Amālī* sebahagian besar sumber kajian ini. Penulis mengemukkan contoh-contoh penolakan ilmuan sebelumnya dalam sebelas kes yang disusun menurut urutan turunnya ayat al-Qur'an. Kemudian analisa kes-kes tersebut dibuat bagi menunjukkan metodologi Ibn al-Shajarī dan juga beberapa hujah yang dibawa bagi menolak pandangan yang beliau tidak setuju. Akhirnya, usaha mengesan pengaruh ilmuan sebelumnya terhadapnya dan seterusnya pengaruh beliau kepada ilmuan selepasnya.

Kata Kunci: Kajian al-Qur'an, sintaksis, huraian, bantahan, justifikasi, Ibn al-Shajarī.

تمهيد

عُني ابن الشجري في أماليه بالإعراب عناية بالغة غلبت على الكتاب، بحيث لم يكد مجلس من مجالسه يخلو من تحقيقات في الإعراب، أو وقفات مع آراء النحويين الأوائل في القضايا الإعرابية، مع ما يعقُبها من ترجيحات وردود على الآراء المتروكة، وقد تضمّنت تلك التحقيقات والمناقشات دررًا من القواعد والفوائد التي يسوقها ابن الشجري ابتداءً أو استطرادًا.

وقد كان لابن الشجري عناية خاصة بإعراب القرآن الكريم، جعلت للأمالي أثرًا ظاهرًا في الدراسات القرآنية بعده، إذ لم يعرض لأصل من الأصول أو قاعدة من القواعد إلا

استشهد لها بآية أو أكثر، وقد أخذت عناية ابن الشجري بإعراب القرآن الكريم صورًا متنوعة ظهرت من خلال منهجه في إعراب القرآن، وهو في ذلك كله لا يلتزم مذهبًا نحويًا واحدًا، بل يصحّح آراء البصريين تارة والكوفيين تارة، منطلقًا في ذلك كله من قاعدة واضحة يكررها كثيرًا وهي أنّ الإعراب مرتبط بصحة المعنى أو فساده، وأنّه لابدّ من إعطاء الكلام كامل حقه من المعنى والإعراب[1].

ومن امتدادت عناية ابن الشجري بإعراب القرآن الكريم ما يلفت نظر المتأمل في الأمالي من مآخذه على معربي القرآن الكريم، إذ كان في معرض حديثه في بعض ترجيحاته واختياراته يُدقّق النظر، ويعترض على بعض معربي القرآن، ويذكر المأخذ على الرأي المتروك، مبيّنًا سبب الترك، وذاكرًا في بعض المواضع الوجه الذي يعتدل فيه الرأي ويقترب به من الصواب.

وفي الورقات الآتية تبيانٌ لتلك المآخذ[2]، ومناقشةٌ لابن الشجري فيها، مع الوقوف في دراسة تحليلية عند منهج ابن الشجري فيها، وأسباب المآخذ عنده، وتأثره بمن قبله، وأثره فيمن بعده.

أولاً: مآخذ ابن الشجري على معربي القرآن

1. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا﴾ (النساء: 6).

ذهب عدد من النحويين الكوفيين إلى أنّ (أنْ) تأتي بمعنى (إذْ)[3]، واستشهدوا لهذا

---

1 انظر: الدراسة الوافرة التي قدّم بها الشيخ الدكتور الطناحي تحقيقه لأمالي ابن الشجري، فهي بأبوابها وحسن ترتيبها وسبكها جديرة بالنظر والاحتذاء.

2 ما عدا المآخذ على مكي بن أبي طالب، التي جمعها الدكتور أحمد حسن فرحات في بحث عنوانه: "نظرات في ما أخذه ابن الشجري على مكي في كتاب مشكل إعراب القرآن" ونشر ذلك في ثلاثة أعداد متتالية من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، وبلغ مجموع المسائل التي نظر فيها ثماني وعشرين مسالة، وانتهى إلى نتائج يرتفع بمجموعها الحيف الذي حاق بمكي نتيجة حملة ابن الشجري عليه، انظر: **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق** في الأجزاء (1-3) من المجلد (51) بتاريخ (يناير- يوليو 1976).

3 انظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن** (بيروت: عالم الكتب، 1418هـ)، ج1، ص300، ج2، ص279، ج3، ص27، 74، ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق

الرأي ببعض الشواهد القرآنية، منها قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا﴾ (المائدة: 2)، والشاهد فيها (أنْ) الأولى، وقوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ (الزخرف: 5).

ومن الشواهد القرآنية التي استشهدوا بها الآيةُ محل النظر، وهي قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا﴾ (النساء: 6).

وقد وقف ابن الشجري عند هذا الرأي عمومًا، ووصفه بأنّه[1]: "قول خالٍ من علم العربية"، وأوضح أنّ (أنْ) في الشواهد المذكورة باقيةٌ على مصدريّتها، وأنّها مع الفعل الذي وُصلت به في تأويل مصدر مفعول من أجله.

ثم ذكر المأخذَ الذي أخذه على هذا الرأي، وهو أنّ تقدير (أنْ) بـــ (إذ) في بعض الآيات المستشهد بها يشتمل على فسادين، أحدهما: فساد المعنى وإحالته، والآخر: فساد الإعراب، فقال: "ثم أقول: إنّ تقدير (إذ) في بعض هذه الآي التي استَشهَدَ بها يُفسد المعنى ويُحيله، ألا ترى أنّ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا﴾ لا يصحّ إلا بتقدير: من أجل أن يكبروا، ثم إذا قدّرها في هذه الآية بالظرف الذي هو (إذ) ونصب بها الفعل فحذف نون (يكبرون) كان فسادًا ثانيًا"[2].

فالمعنى في هذه الآية محل النظر لا يستقيم بتقدير (أنْ) بمعنى (إذ)، لأنّ المعنى بهذا

عبدالرحمن العثيمين (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 1413هـ)، ج2، ص292؛ وابن فارس، ابو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **الصاحبي**، تحقيق أحمد صقر (القاهرة: دار إحياء الكتب العلمية، د. ت)، ص178، المرادي، بدر الدين، الحسن بن قاسم بن عبد الله، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد الفاضل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ)، ص225، وابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق عبداللطيف الخطيب (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، د. ت)، ج1، ص223-224.

بي 178، والمرادي، **الجنى الداني**، ص225، وابن هشام، **ابن هشام، المغني**، ج1، ص223-224.

1 ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن الحسني، **أمالي**، تحقيق محمود محمد الطناحي (القاهرة: مكتبة الخانجي، د. ت)، ج3، ص163.

2 المصدر نفسه.

التقدير سيصير: ولا تأكلوا أموال اليتامى إسرافًا وبِدارًا حين يكبرون، وهو معنى عند ابن الشجري فاسد، إذ المعنى المراد: لا تأكلوا أموالهم إسرافًا منكم فيما أباح الله لكم أكله، ولا مبادرة منكم لبلوغهم وإيناس الرشد منهم حذرًا أن يكبروا ويبلغوا فيلزمكم تسليم المال لهم[1].

وأما الفساد الإعرابي فهو نصب الفعل المضارع ﴿يَكْبَرُواْ﴾ بالظرف (إذْ) وهو ليس من نواصب المضارع عند أحدٍ من النحويين.

وما ذكره ابن الشجري من أنّ (أنْ) في تلك الشواهد القرآنية هي المصدرية، وأنّها مع الفعل الذي وُصلت به في تأويل مصدر مفعول من أجله على نية حذف حرف الجر: اللام أو (مِنْ) هو رأي البصريين[2].

وآية النساء التي وقف عندها ابن الشجري ليست الوحيدة التي ظهر فيها المأخذان المعنوي والإعرابي، فهناك آيات أخرى قُدّرت فيها (أنْ) بمعنى (إذ)، وفيها المأخذان المذكوران عند ابن الشجري، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ (الشعراء: 3)[3]، وقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ﴾ (الممتحنة: 1)[4].

والذي يظهر أن مأخذ ابن الشجري على الكوفيين في هذه المسألة ومنعه تقدير (أنْ) بمعنى (إذْ) في تلك الشواهد مأخذٌ صحيح في جانبه المعنوي؛ لأنّ هذا التقدير الكوفي يحيل المعنى فيها.

أمّا الجانب الإعرابي فيظهر أنّه ليس فيه مأخذ على الكوفيين؛ لأنّ من يقدّر (إذْ) مكان (أنْ) يحتمل ألا يقصد إحلالَها محلَّها لفظًا ومعنى، وإنّما يريد أنّ (أنْ) خرجت في المعنى من مصدريتها إلى معنى الظرفية، مع بقائها لفظًا عاملةً النصبَ في المضارع، فتأويلها بمعنى (إذْ) هو من قبيل تفسير المعنى دون الإعراب، وهذا (أقصد تفسير المعنى لا الإعراب) باب واسع عند النحويين الأوائل، وبسببه نشأت بعض الخلافات النحوية في العامل وفي إعراب القرآن

---

1 انظر: الطبري، محمد بن جرير بن يزيد، **جامع البيان عن تأويل القرآن**، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، (الرياض: دار عالم الكتب، ط1، 1424هـ)، ج6، ص409.

2 انظر: المرادي، **الجنى الداني**، ص225، وابن هشام، **المغني**، ج1، ص224.

3 انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج1، ص300.

4 انظر: المرادي، **الجنى الداني**، ص225، وابن هشام، **المغني**، ج1، ص224.

عند بعض من جاء بعدهم نتيجةَ حمله الكلام والتقدير وتفسير معنى الآية على أنه تفسير للمعنى وتقدير للإعراب[1].

2. قول الله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ﴾ (النساء: 90).

تعدّدت آراء النحويين في إعراب الجملة الفعلية: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ في هذه الآية[2].

وقد ساق ابن الشجري في موضعين من الأمالي[3] ثلاثةً من الآراء المشهورة في إعرابها، اختار واحدًا منها، و لم يعلّق على الثاني، وردّ الثالث، وفيما يأتي بيان الآراء الثلاثة بعد تغيير ترتيبها بما يتفق مع طريقة العرض في الدراسة:

الرأي الأول: أن الجملةَ جملةٌ دعائية، لا محلّ لها من الإعراب، وأنها وردت للدعاء على الكفار بضيق صدورهم عن قتال المؤمنين، وذلك على طريقة قوله تعالى: ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾ (التوبة: 30، والمنافقون: 4)، وقوله: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ (عبس: 17).

نسب ابن الشجري هذا الرأي للمبرّد، وهو كما نسب، إذ قال المبرّد في إعراب هذه الجملة بعدما ذكر رأيَ من أعربها جملةً حالية[4]: "وليس الأمر عندنا كما قالوا، ولكن مخرجها ـــ والله أعلم إذا قرئت كذا ـــ الدعاءُ، كما تقول: لُعنوا قُطعت أيديهم، وهو من الله إيجاب عليهم".

وجعل بعضُ النحويين رأيَ المبرد هذا أحدَ الأوجه الجائزة في إعراب هذه الجملة[5].

---

1 انظر في هذا الموضوع: أبو جناح، صاحب، "التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي، ومخالفة محصول المعنى لمقتضى الصنعة الإعرابية في تفسير القرآن". بحث نشر في **مجلة جامعة الملك سعود**، المجلد 8 (الآداب: 1/1416هـ).

2 انظر الآراء في: أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي، **البحر المحيط**، تحقيق مجموعة من المحققين (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ)، ج3، ص330؛ السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، **الدر المصون**، تحقيق أحمد الخراط (دمشق: دار القلم، ط1، 1406هـ)، ج4، ص66.

3 ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص146، ج3، ص13.

4 المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة (بيروت: عالم الكتب، د. ت)، ج4، ص124.

5 انظر: أبو طالب، مكي القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق حاتم الضامن، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1405هـ)، ج1، ص205، والأنباري، أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف** (القاهرة: دار الطلائع، د.

وقد ردّ ابنُ الشجري رأيَ المبرّد، وأوضح أن أبا علي الفارسي دَفَعَه بما في تمام الآية من العطف الذي لا يستقيم معه المعنى عند إعرابها جملة دعائية، فقال: "ودفع ذلك أبو علي وغيرُه بقوله: ﴿أَوْ يُقَٰتِلُوهُمْ﴾، قالوا: لا يجوز أن ندعو عليهم بأن تُحصر صدورهم عن قتالهم لقومهم، بل نقول: اللهم ألقِ بأسهم بينهم"[1].

والذي يظهر أنّ مأخذ ابن الشجري على إعراب المبرّد مأخذٌ صحيح؛ لأنّ هذا التوجيه الإعرابي لا يستقيم معه المعنى عند تمام الآية.

الرأي الثاني: أنّها صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ يعرب حالاً، والتقدير: أو جاؤوكم قومًا حصرت صدورهم، فحُذِف الموصوف وأقيمت الصفة مُقامه.

ونسب ابن الشجري هذا الرأي للأخفش في أحد الموضعين[2]، وهو المنقول عنه[3]، ونسبه لسيبويه في الموضع الثاني[4]، والظاهر عدم صحة نسبته إلى سيبويه[5].

و لم يعلّق ابن الشجري على هذا الرأي في الموضعين بشيء.

ت)، ص214؛ والعكبري، أبو البقاء، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق علي محمد البجاوي (بيروت: دار الشام للتراث، د. ت)، ج1، ص379.

1 ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص147، وينظر أيضًا، ج3، ص13؛ وانظر: الجرجاني، عبد القاهر، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق كاظم المرجان، (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام العراقية، 1982م)، ج2، ص915، والأصبهاني، **كشف المشكلات**، تحقيق محمد الدالي (دمشق: مجمع اللغة العربية، د. ت)، ج1، ص319، الهمداني، اللمنتجب، **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، تحقيق محمد النمر وفؤاد مخيمر (الدوحة: دار الثقافة، ط1، 1411هـ)، ج1، ص775، وابن هشام، **المغني**، ج5، ص257.

2 انظر: ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص146.

3 انظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، تحقيق عبدالحسين الفتلي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1409هـ)، ج1، ص254، والبغداديات، ص245، 397، نقلا عن كتاب الأخفش: (الكبير)، وفي الموضع الأول من البغداديات قال الفارسي: "وقوله في هذا عندي جيد، وله نظائر كثيرة في التنزيل والشعر، منه... " وذكر آية وبيتين، وانظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، **الشيرازيات**، تحقيق حسن بن محمود هنداوي (دمشق: دار القلم، ط1، 1424هـ)، ص187.

4 انظر: ابن الشجري، **أمالي**، ج3، ص12-13.

5 انظر: ابن مالك، جمال الدين محمد، **شرح التسهيل**، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون (القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ)، ج2، ص373.

الرأي الثالث: أنّ الجملة حالية مع تقدير (قد)، أي: أو جاؤوكم قد حصرت صدورهم أن يقاتلوكم.

ونسب ابن الشجري هذا الرأي للأخفش في الموضع الثاني[1]، أي أنّ ابن الشجري نسب للأخفش الرأيين: الثاني في موضع، والثالث في موضع آخر.

وهذا الرأي على الصحيح هو رأي جمهور النحويين من البصريين والكوفيين[2].

وهو اختيار ابن الشجري فيما يظهر من سياق كلامه؛ ذلك أنّ المتأمل في الموضعين اللذين تحدث فيهما عن هذه المسألة في أماليه يجد أنه يختار أنّ الجملة حالية مع تقدير (قد)، وذلك لأنه قال في الموضع الأول قبل إيراد رأي المبرّد[3]: "ومن حروف المعاني التي حذفت وقُدّرت (قد) في قوله تعالى: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾، أي: وقد اتبعك الأرذلون، أي أنؤمن لك في هذه الحال؟ وإنما وجب تقدير (قد) هاهنا لأنّ الماضي لا يقع في موضع الحال إلا ومعه (قد) ظاهرة أو مقدّرة، فالظاهرة كقولك: جاء زيد وقد أعيا، أي مُعْيِيًا، والمقدّرة في الآية المذكورة، ومثلها قوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ (البقرة: 28)، التقدير: وقد كنتم أمواتًا فأحياكم، ومثله: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾ (النساء: 90)، قيل: معناه: قد حصرت صدورهم، ويدل على ذلك قراءة الحسن ويعقوب الحضرمي: ﴿حَصِرَةً صُدُورُهُمْ﴾"، ثم أورد بعد هذا العرض رأيين آخرين في إعراب الجملة، أحدهما رأي المبرد الذي ردّه.

فذِكرُ ابنِ الشجري هذا الرأي أوّلاً قبل الرأيين الآخرين، ثم التدليل عليه بالقراءة يُشعر أنه يختار هذا الرأي.

---

1 انظر: ابن الشجري، **أمالي**، ج3، ص12-13.

2 انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج1، ص24، 282، وابن السراج، **الأصول**، ج1، ص216 ؛ الأنباري، أبو بكر، **شرح القصائد السبع الطوال**، تحقيق عبدالسلام هارون (بيروت: دار المعارف، 1963م)، ص37-38؛ والنحاس، **إعراب القرآن**، تحقيق زهير غازي زاهد (بيروت: عالم الكتب، ط3، 1409هـ)، ج1، ص206،479.

3 ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص146.

أما كلام ابن الشجري في الموضع الثاني فليس فيه أيضًا تصريح باختيار ابن الشجري أحدَ الآراء الثلاثة التي أوردها في المسالة، ولكن يمكن أن يُلتمس رأيُه من خلال سياقه للآراء، وذلك أنه أورد الرأي بتقدير (قد) في الآية أولاً، ثم ذكر الرأيين الآخرين، ثم أعقب ذلك بقوله[1]: " وقد جاء الفعل الماضي في موضع الحال مقدّرة معه (قد) في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾، المراد: وقد كنتم، ومثله: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾، أراد: وقد اتّبعك".

وقد وجدتُ محقق أمالي ابن الشجري – رحمه الله – قد أثبت في دراسة الكتاب رأي ابن الشجري هذا مثالاً على مذهبه البصري تحت عنوان: "مذهب ابن الشجري النحوي"[2].

وبهذا يترجّح أنّ ابن الشجري يذهب إلى أنّ الجملة حالية، وأنّ (قد) مقدرّة فيها.

وهو فيما يظهر أقوى الآراء في المسألة وأسلمها من المآخذ.

3. قوله تعالى: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ...﴾ (النساء: 162).

تعددت أقوال النحويين في إعراب ﴿الْمُقِيمِينَ﴾ في الآية، وقد أوصلها بعض العلماء إلى ستة أقوال[3].

وقد أورد ابن الشجري خمسةً منها، قَبِلَ منها واحدًا وردّ الأربعة الأخرى مبيّنًا المآخذ على الأقوال المردودة[4].

وفيما يأتي ذكر الأقوال المردودة عند ابن الشجري متتابعة ومرتبة بحسب ذكره لها،

---

1 المصدر نفسه، ج3، ص13.

2 المصدر نفسه، مقدمة التحقيق، ص182.

3 انظر: الطبري، **جامع البيان**، ج7، ص683؛ الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق عبدالجليل عبده شلبي (بيروت : عالم الكتب، ط1، 1408هـ)، ج2، ص130، والنحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص504، ابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير** (بيروت: المكتب الإسلامي، د. ت)، ج2، ص251- 252، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج3، ص412، والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج4، ص154- 155.

4 انظر: ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص103-104.

يعقبها ردّه لها وبيانه المآخذَ فيها، ثم ذكرُ الرأي المختار عنده:

القول الأول: أنّ ﴿الْمُقِيمِينَ﴾ مجرور بالعطف على الضمير المتصل في ﴿مِنْهُمْ﴾، والمعنى: لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك.

الثاني: أنّه مجرور بالعطف على الضمير المتصل في ﴿إِلَيْكَ﴾، والمعنى: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة.

الثالث: أنّه مجرور بالعطف على الضمير المتصل في ﴿قَبْلِكَ﴾، والمعنى: يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وقبلِ المقيمين الصلاة.

و لم أقف ـــ فيما رجعت إليه ـــ على القائلين بهذه الأقوال الثلاثة على الرغم من تقدّمِ القول بها، ونقلِ العلماء الأوائل لها[1].

الرابع: أنّه مجرور بالعطف على ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾، والمعنى: يؤمنون بالذي أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة، وهذا رأي الكسائي[2]. و لم أجد من نقل عن الكسائي المرادَ بالمقيمين الصلاة.

واختار الطبريُّ[3] هذا الرأيَ على أن يوجّهَ معنى ﴿المقِيْمِيْنَ الصَّلاَةَ﴾ إلى الملائكة، فيكون تأويل الكلام: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ يا محمد من الكتاب ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ من كتبي، وبالملائكة الذين يقيمون الصلاة.

كما وافق الكسائيَّ ـــ فيما ظهر لي ـــ الزجاجُ[4]، لأنّه بدأ بذكر هذا الرأي ثم ذكر الأقوال الأخرى بعبارات يُفهَم منها أنه لا يختار تلك الأقوال، مثل: "وقال بعضهم"،

---

1 انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج1، ص107، والمبرد، **الكامل**، ج2، ص931، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج1، ص130، والنحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص505، وأبو طالب، **مشكل إعراب القرآن**، ج1، ص212.

2 انظر: المراجع السابقة ما عدا الكامل.

3 انظر: الطبري، **جامع البيان**، ج9، ص397.

4 انظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج2، ص130- 131.

"وذهب بعضهم"، ثم قال: "ولسيبويه والخليل وجميع النحويين... " وذكر رأي جمهور النحويين الآتي.

وقد ذكر ابن الشجري الأقوالَ السابقةَ بهذا الترتيب، وردّها كلّها، مبيّنًا أنّ المأخذ على الأقوال الثلاثة الأولى هو الفساد من جهة الإعراب؛ وذلك لأنّ فيها عطفَ الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة ذكر الجار، ثم فصّل القول في تقرير هذه القاعدة النحوية، وأما المأخذ على قول الكسائي فهو البُعد من جهة المعنى، قال ابن الشجري مبتدئًا بذكر المأخذ على القولِ الرابع قولِ الكسائي: "وهذا القول بعيد من جهة المعنى، والأقوال الثلاثة فاسدة من جهة الإعراب؛ وذلك أنّ الاسم الظاهر لا يسوغ عطفه على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار"[1].

فابن الشجري على هذا يردُّ رأيَ الكسائي من جهة المعنى، ويردّ الآراء الثلاثة الأخرى من جهة الصناعة النحوية.

أما الرأي الذي جعله ابن الشجري أصحَّ ما قيل في إعراب ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ﴾ فهو أنه منصوب على القطع على المدح، بتقدير: وأمدح المقيمين الصلاة، وهو رأي جمهور النحويين من البصريين والكوفيين[2]. قال ابن الشجري في معرض حديثه عن حذف الفعل الناصب[3]: "ومثله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ وبعده ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ ذهب سيويه إلى أنّ ﴿المقِيْمِيْنَ﴾ منصوب على المدح، وهو أصحّ ما قيل فيه".

وقد أشار الكسائي إلى اعتراضٍ على رأي الجمهور، وهو أنّ القطع جاء قبل تمام

---

1 ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص103-104.

2 انظر: سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبدالسلام هارون (بيروت: عالم الكتب، ط3، 1403هـ)، ج2، ص63، والفراء، **معاني القرآن**، ج1، ص105، و، أبو عبيدة، **مجاز القرآن**، تحقيق محمد فؤاد سزكين (القاهرة: مكتبة الخانجي، د. ت)، ج1، ص142، الأخفش، **معاني القرآن**، تحقيق هدى قراعة (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 1411هـ)، ج1، ص348، والمبرد، **الكامل**، ص931، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج2، ص131، والنحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص504، وأبو طالب، **مشكل إعراب القرآن**، ج1، ص212، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج3، ص413، والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج4، ص153.

3 ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص102.

الكلام، وذلك على أنّ الخبر في الآية هو قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾، وهو مذكور بعد قوله ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ ، فقال الكسائي فيما ينقله عنه الفراء: "وإنّما امتنع من مذهب المدح ـــ يعني الكسائي ـــ الذي فسّرتُ لك؛ لأنّه قال: لا ينصب الممدوح إلا عند تمام الكلام، و لم يُتَمَّم الكلام في سورة النساء، ألا ترى أنك حين قلت: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ... وَٱلْمُؤْتُونَ﴾ كأنك منتظرٌ لخبره، وخبره في قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾"[1].

ثمّ اعتذر الفراء لرأي الجمهور بقوله بعد سياق قول الكسائي[2]: "والكلام أكثره على ما وصف الكسائي، ولكن العرب إذا تطاولت الصفة جعلوا الكلام في الناقص وفي التام كالواحد".

لكن هذا الاعتذار اللطيف من الفراء لم يكن مقبولاً عند الطبري الذي وافق الكسائيَّ في إعرابه، إذ ذكر أن رأي الجمهور في القطع قبل تمام الكلام قد يُحتمل على بعد من كلام العرب، ثم قال: "وكلام الله جلَّ ثناؤه أفصح الكلام، فغير جائز توجيهه إلا إلى الذي هو أولى به من الفصاحة"[3].

وتظهر لي قوة حجة الكسائي والطبري في منع القطع على المدح في هذه الآية لعدم تمام الكلام بورود الخبر، وأنّ ذلك مما لا يتفق مع سمو البيان وعلو الفصاحة في كتاب الله، ويقوّي هذا أيضًا أنّ من معربي القرآن من جعل رأي الجمهور مقبولاً بشرط أن يكون الخبرُ قولَه تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، بحيث يكون القطع في ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ﴾ بعد تمام الكلام وورود الخبر[4].

وبقيت هنا الإشارة إلى أن ابن الشجري اكتفى بذكر المأخذ الإعرابي في ردّ الأقوال الثلاثة الأخرى التي تعطف على الضمير المجرور عن تطويل الكلام بمناقشتها من جهة المعنى، وليته ـــ وهو الحفيّ بالمعنى ـــ وقف عند الجانب المعنوي فيها وأوضح البُعد والتكلّف

---

1 **معاني القرآن** له، ج1، ص107، وانظر: الطبري، **جامع البيان**، ج9، ص398.

2 المصدر نفسه.

3 الطبري، **جامع البيان**، ج9، ص398.

4 انظر: أبو طالب، **مشكل إعراب القرآن**، ج1، ص213، والهمداني، **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، ج1، ص819.

المعنوي في عطف ﴿المقِيْمِيْنَ﴾ على أحد الضمائر المتّصلة المجرورة المذكورة سابقًا؛ ذلك لأنّ منع عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور ليس محل اتّفاق بين النحويين المحقّقين، بل هو رأي جمهور البصريين، وخالفهم في ذلك الكوفيون ويونس والأخفش وأبو علي الشلوبين، فأجازوا العطف على الضمير المجرور في سعة الكلام دون إعادة الجار[1]، وانتصر للمجيزين أبو حيان بحجّة أن السماع يعضده والقياس يقوّيه[2].

فلو لم يكن في الأقوال الثلاثة غير المأخذ الإعرابي لكان لها وجه من القبول عند من يجيز العطف على الضمير المجرور، ولكنها في نظري تشتمل من الجانب المعنوي على بعدٍ في المعنى، وتكلّفٍ في التقدير لا يليق بمقام الكتاب العزيز، والله أعلم.

4. قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ (النساء: 171).

تعددت آراء النحويين الأوائل في توجيه نصب ﴿خَيْرًا﴾ في الآية[3].

وقد أورد ابن الشجري في ذلك ثلاثة آراء مشهورة، ردّ الأول والثاني منها، وأوضح المآخذ عليهما، وأثنى على التقدير في الرأي الثالث دون أن يصرّح بعبارة تدلّ على اختياره له أو تفضيله إياه على الرأيين السابقين[4].

وفيما يأتي بيان الآراء وتعقيبات ابن الشجري عليها:

الرأي الأول: أنّ ﴿خَيْرًا﴾ خبر (يكن) المحذوفة مع اسمها، والتقدير: انتهوا يكن خيرًا لكم، وهذا الرأي نسبه ابن الشجري وكثيرٌ من النحويين كالكسائي[5]، وهو أحد رأييه في

---

1 انظر : الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 371، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج2، ص156، والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج2، ص394.

2 انظر : أبو حيان، **البحر المحيط**، ج2، ص156، والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج2، ص394.

3 انظر: أبو طالب، **مشكل إعراب القرآن**، ج1، ص214، والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، ص411، والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج4، ص164.

4 انظر: ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص99.

5 انظر: مجالس ثعلب، تحقيق عبدالسلام هارون (القاهرة: دار المعترف، ط5، د. ت)، ص307، والأصبهاني، **كشف المشكلات**، ج1، ص332، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج3، ص416، والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج4، ص164، وابن هشام، **المغني**، ج2، ص727، وذكره-دون نسبته للكسائي-الفراءُ في **معاني القرآن**، ج1، ص296،

المسألة[1]، وهو أيضًا رأيُ أبي عبيدة[2]، واختاره البغوي[3].

وقد ردّ الرأيَ كثيرٌ من النحويين[4]، منهم ابن الشجري وأخذوا عليه بأنه مخالف للقياس المشهور في حذف كان واسمها وبقاء خبرها منصوبًا بها، وأن التوسّع في تقدير حذف (كان) يفضي إلى اللبس في المعنى، وإلى الإشكال في الإعراب، ومن أوائل من ردّ هذا الرأي بهذا المأخذ الفراءُ في قوله[5]: "وليس نصبُه على إضمار (يكن)؛ لأنّ ذلك يأتي بقياس يبطل هذا، ألا ترى أنّك تقول: اتق الله تكن محسنًا، ولا يجوز أن تقول: اتق الله محسنًا، وأنت تضمر (تكن)، ولا يصلح أن تقول: "انصرنا أخانا، وأنت تريد: تكن أخانا". وفي هذا المضمون قال ابن الشجري في مأخذه على هذا الرأي: "ومن مذهب سيبويه أنّ (كان) لا يجوز إضمارها إلا مع (إنْ) فيما قدّمته من قولهم: الناس مجزيُّون بأعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ وإن شرًا فشرٌّ"[6].

الرأي الثاني: أنّ ﴿خَيْرًا﴾ صفةٌ لمصدر محذوف، يفسّره الفعل المتقدّم، والتقدير: انتهوا انتهاءً خيرًا لكم، وهذا الرأي نسبه ابن الشجري وعدد كثيرٌ من النحويين للفراء[7]،

والمبرّدُ في **المقتضب**، ج3، ص283.

1) رأيه الثاني أنه منصوب على الخروج من الكلام، انظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج2، ص134، وفيه: "اختلف أهل العربية في تفسير نصب ﴿خيرًا﴾، فقال الكسائي: انتصب لخروجه من الكلام، قال: وهذا تقوله العرب في الكلام التام، نحو قولك: لتقومنّ خيرًا لك، فإذا كان الكلام ناقصًا رفعوا فقالوا: إن تنتَهِ خيرٌ لك".

2 انظر: أبو عبيدة، **مجاز القرآن**، ج1، ص143، والنحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص508، 509، وأبو طالب، **مشكل إعراب القرآن**، ج1، ص214، والقرطبي، **جامع البيان**، ج7، ص228، 235.

3 انظر: ، البغوي، أبو محمد، **تفسير البغوي** المسمى **معالم التنزيل**، تحقيق خالد العك ومروان سوار (بيروت: دار المعرفة، ط1، 1406هـ)، ج2، ص213.

4 انظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص509، والقرطبي، **جامع البيان**، ج7، ص228، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج3، ص416، والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج4، ص164، وابن هشام، **المغني**، ج2، ص727.

5 ابن الشجري، **معاني القرآن**، ج1، ص296، ونقله الطبري في تفسيره، **جامع البيان**، ج9، ص414.

6 ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص99.

7 انظر: **مجالس ثعلب**، ص307، والنحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص508، 509، وأبو طالب، **مشكل إعراب القرآن**، ج1، ص214، والقرطبي، **جامع البيان**، ج7، ص236، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج3، ص416، والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج4، ص164، وابن هشام، **المغني**، ج2، ص727.

وهو أيضًا أحد رأيه في المسألة[1].

وردّ هذا الرأي بعض النحويين[2]، ومنهم ابن الشجري، وذكروا المأخذَ عليه، وهو أنّه ليس في هذا التقدير فائدة زائدة على فائدة الدلالة في قوله ﴿ٱنتَهُواْ﴾، قال ابن الشجري[3]: "وهذا القول ليس فيه زيادة فائدة على ما دلّ عليه ﴿ٱنتَهُواْ﴾؛ لأنّ ﴿ٱنتَهُواْ﴾ يدلّ على الانتهاء بلفظه، فيفيد ما يفيده الانتهاء".

أمّا **الرأي الثالث** الذي أثنى عليه ابن الشجري ثناءً يُفهَمُ منه أنه اختياره فهو رأي الخليل وسيبويه[4]، بل رأي جميع البصريين بحسب تعبير الزجاج[5]، وهو أنّ ﴿خَيۡرٗا﴾ مفعول به لفعل محذوف وجوبًا يُقدَّر من خلال المعنى للآية، والتقدير: ائتوا خيرًا لكم، قال ابن الشجري: "والثالث: قول سيبويه، وهو أن التقدير: ائتوا خيرًا لكم، وفي هذا التقدير فائدة عظيمة؛ لأنّه نهاهم بقوله: ﴿ٱنتَهُواْ﴾ عن التثليث، وأمرهم بقوله: (ائتوا خيرًا لكم) بالدخول في التوحيد، فكأنّه قال: انتهوا عن قولكم: آلهتنا ثلاثة، وائتوا خيرًا لكم، فقولوا: إنما الله إله واحد، فقد أخرجهم بهذا التقدير عن أمر فظيع، وأدخلهم في أمر حسن جميل"[6].

والذي يظهر أنّ الرأي الثالث هو أقوى الآراء من حيث المعنى، وأسلمها من جهة الإعراب.

5. قال الله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾ (المائدة: 119).

---

1 رأيه الذي ذكره في المعاني أنه منصوب لاتّصاله بالأمر، انظر: **معاني القرآن** له، ج1، ص295، و الطبري، **جامع البيان**، ج7، ص698، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج2، ص134.

2 انظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص509، والقرطبي، **جامع البيان**، ج7، ص236، وابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص99 (الهامش: 5).

3 ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص99.

4 انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص282-284.

5 انظر: **معاني القرآن** وإعرابه له، ج2، ص134، وانظر أيضًا: **معاني القرآن** للأخفش، ج1، ص475، والمبرد، المقتضب، ج3، ص283، والنحاس، **إعراب القرآن**، ج1، ص508.

6 ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص99-100.

قرأ نافع هذه الآية بنصب كلمة ﴿يَوْمَ﴾، وقرأها بقيّةُ القراء السبعة برفعها[1]، وتعددت آراء النحويين في توجيه النصب على قراءة نافع[2]، ومن تلك الآراء رأيان ذكرهما ابنُ الشجري، ردّ أحدَهما وأوضحَ المأخذَ عليه، واختار الآخرَ، وهما:

الرأي الأول: ما ذهب إليه الفراءُ وغيرُه من الكوفيين من أنّ ﴿يَوْمَ﴾ مبنيٌّ على الفتح، في محل الرفع؛ لإضافته للجملة الفعلية، ويكون المعنى في قراءة فتحِ ﴿يَوْمَ﴾ كالمعنى في قراءة رفعها، أي أنّ اسم الإشارة ﴿هَٰذَا﴾ مبتدأٌ، و﴿يَوْمَ﴾ المبنيَ لفظًا على الفتح والمرفوعَ محلاً خبرُ المبتدأ، وهو مضافٌ إلى الجملة الفعلية بعده: ﴿يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾، وجملة المبتدأ والخبر في محل النصب بوقوع القول عليها[3].

ووجه إجازة الفراءِ البناءَ على الفتح أنّه حَمَلَ الفعل المضارع على الفعل الماضي[4].

وقد ذكر ابن الشجري قراءةَ نافع، ووقف عند توجيه الفراءِ النصبَ فيها، وردّه مبيّنًا المأخذَ عليه فقال: "وأجاز الفراءُ أن يكون النصب في ﴿يَوْمَ يَنفَعُ﴾ بناءً، وموضعُ ﴿يَوْمَ ﴾رفعٌ، فيكون المعنى في قراءة نافع كالمعنى في الأخرى، و لم يُجز ذلك أحدٌ من البصريين؛ لأنّ المضارع معرب، وإنّما يجيزون البناء في المضاف إذا كان فيه إبهام، كمِثْل وغيرِ وحين، وأضيف إلى مبنيٍّ"، ثم ذكر أمثلةً وشواهد على ذلك، ثم قال: "وإنّما سرى البناءُ من المضاف إليه إلى المضاف كما سرى إليه منه الاستفهام في نحو: غلامَ أيِّهم تضرب؟ والجزاء في نحو: صاحبَ مَنْ تُكرِمْ أُكرِمْ. ووجهُ إجازة الفراء الفتح في ﴿يَوْمَ يَنفَعُ﴾ حملُه الفعل على

---

1 انظر: ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، تحقيق شوقي ضيف (مصر: دار المعارف، ط3، د. ت)، ص250، والفارسي، أبو علي، **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق بدرالدين قهوجي وبشير جويجاتي (دمشق: دار المأمون للتراث، ط2، 1413هـ)، ج3، ص282.

2 انظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج2، ص224، والنحاس، **إعراب القرآن**، ج2، ص53، **والفارسي، الحجة**، ج3، ص283، **وكشف المشكلات**، ج1، ص381، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج4، ص67، والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج4، ص520.

3 انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج1، ص326، والمراجع السابقة.

4 انظر: ابن الشجري، **أمالي**، ج1، ص69.

الفعل، والقياس يمنع من جوازه"[1].

فابنُ الشجري هنا يردّ رأيَ الفراء لمخالفته الرأيَ البصريَ القائمَ على القياس في أنّ بناء كلمة (يوم) وغيرها من الألفاظ المبهمة جائز إذا أضيفت إلى مبني، لأن المضاف المبهم يكتسي البناء من المضاف إليه إذا كان المضاف إليه مبنيًا، كما أن المضاف يكتسي معنى الاستفهام إذا أضيف إلى استفهام، مثل: غلامُ مَنْ أنتَ؟ ويكتسي معنى الجزاء إذا أضيف إلى الشرط، مثل: غلامَ مَنْ تُكرِمْ أُكرِمْ، أما إذا كان المضاف إليه معربًا فلا يبنى المضاف لإضافته إليه.

هذا هو مأخذ ابن الشجري على توجيه الفراءِ قراءةَ نافع، وهو مأخذ مبني على القياس كما يبدو، ويظهر أنه مستفاد من كلام الفارسي في هذه القراءة[2].

الرأي الثاني: وهو اختيار ابن الشجري لتوجيه نصب ﴿ يَوْمَ﴾، أوضحه في بداية حديثه عن الآية قائلاً[3]: "ومن نصب الميمَ فموضع ﴿هَذَا﴾ في قراءته نصبٌ مفعولٌ لـــ﴿ قَالَ﴾، وانتصاب ﴿ يَوْمَ﴾ على الظرف للقول، والإشارة بـــ﴿هَذَا﴾ إلى القصص الذي تقدّم ذكره في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾، فالمعنى: قال الله هذا الكلام في يوم ينفع الصادقين صدقهم، وحقيقته: يقول الله".

ويقصد ابن الشجري بقوله: "وحقيقته: يقول الله" أن الفعل الماضي ﴿ قَالَ﴾ وُضع موضع الفعل المضارع (يقول)، والمعنى: سيقول الله هذا الكلام في يوم القيامة؛ وذلك لأن أمر القيامة لظهور براهينه وصدق المخبِر به بمنزلة ما وقع وشُوهد.

وهذا التوجيه أحد الرأيين المشهورين عند البصريين في توجيه هذه القراءة، والتوجيه البصري الثاني الذي لم يذكره ابن الشجري: أنّ ﴿هَذَا﴾ مبتدأ، و﴿ يَوْمَ﴾ متعلق بمحذوف

---

1 المصدر نفسه، ج1، ص68-69.

2 انظر: الفارسي، **الحجة**، ج3، ص283.

3 ابن الشجري، **أمالي**، ج1، ص66- 67.

هو الخبر، وجملة المبتدأ والخبر في محل النصب، مقول ﴿ قَالَ ﴾، والتقدير: قال الله: هذا الذي اقتصصنا عليك واقعٌ أو يقع يومَ ينفع الصادقين صدقهم[1].

وعند التأمل في التوجيهين السابقين ومقارنتهما برأي الكوفيين يظهر أن الكوفيين راعوا جانب المعنى في توجيه الإعراب، فحافظوا على المعنى العام للآية وجعلوه في القراءتين واحدًا، وخالفوا القياس البصري في بناء الظرف ﴿ يَوْمَ ﴾ عند إضافته لغير المبني، فالمعنى عندهم: هذا، أي يوم القيامة، يومٌ ينفعُ الصادقين فيه صدقُهم، ولذا فلهم جناتٌ تجري من تحتها الأنهار... إلخ.

أما البصريون فراعوا في التوجيهين المحافظةَ على القياس في جعل ﴿ يَوْمَ ﴾ منصوبًا غير مبني، و لم يخلُ تأويل المعنى عندهم من تكلّف، وبخاصة في تحديد المشار إليه بقوله: ﴿هَذَا﴾، إذ جعلوه في التوجيهين إشارة إلى قصة الحوار بين الله تعالى ونبيه عيسى عليه السلام.

فالمعنى في التوجيه الأول: قال الله قصة الحوار في يوم ينفع الصادقين فيه صدقهم، وللصادقين في ذلك اليوم جنات تجري من تحتها الأنهار... إلخ.

والمعنى في التوجيه الثاني: قال الله: هذا الحوارُ بيني وبين رسولي واقعٌ في يومٍ ينفع الصادقين فيه صدقهم، وللصادقين في ذلك اليوم جنات تجري من تحتها الأنهار... إلخ.

ولا يخفى أن في المعنيين شيئًا من التكلّف الذي يُزيل رصف الآية وبهاءَ اللفظ[2].

والذي يظهر بعد هذا أنّ تحمّلَ مخالفةِ القياس في بناء الظرف المضاف إلى المعرب مع بقاء صحة المعنى وسلامته أهونُ من تحمّلِ التكلّف في إخراج المعنى عن ظاهرة مع بقاء سلامة الصنعة النحوية من المخالفةِ والخروجِ عن القياس.

ولهذا فإن توجيه الفراء والكوفيين لقراءة نافع أسلم ـــ فيما يظهر ـــ من توجيه البصريين.

---

1 انظر التوجيهين في: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج2، ص224، والنحاس، **إعراب القرآن**، ج2، ص53، والفارسي، **الحجة**، ج3، ص283، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج4، ص67، والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج4، ص520.

2 كما عبّر بذلك ابن عطية في **المحرر الوجيز**، ج3، ص306.

6. قول الله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ (إبراهيم: 31)، وما أشبه الآيةَ كقوله تعالى: ﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُۚ ﴾ (الإسراء: 53)، وقوله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ ﴾ (النور: 30)، وقوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ ﴾ (الجاثية: 14).

تعددت أقوال معربي القرآن في جازم الأفعال المضارعة في هذه الآيات: ﴿يُقِيمُواْ﴾، ﴿يَقُولُواْ﴾ ، ﴿يَغُضُّواْ﴾ ، ﴿يَغْفِرُواْ﴾ ، وقد وصلت عند بعضهم إلى سبعة أقوال[1].

ومن تلك الأقوال قولان ذكرهما ابن الشجري[2]، يتّفقان في أنّ الأفعال المضارعة مجزومة لوقوعها في جواب الأمر، ويختلفان في تحديد فعل الأمر، وقد رجّح ابن الشجري أحد القولين على الآخر، مبيّنًا المأخذ على القول المردود، وفيما يأتي بيان القولين:

القول الأول: أن الأفعال المضارعة مجزومة لأنها أجوبة فعل الأمر الظاهر ﴿قُل﴾ الذي يسبقها في كل آية، وقد نسب ابن الشجري هذا القول للأخفش، وهو كما نسب[3]، ونسبه ابن هشام للجمهور[4].

القول الثاني : أنها مجزومة لأنها أجوبة فعل أمر محذوف، يقدّر من خلال السياق، مثل: قل لعبادي الذين آمنوا أقيموا يقيموا الصلاة، وقل لعبادي قولوا يقولوا التي هي أحسن.

و لم ينسب ابن الشجري هذا القول لأحدٍ، وهو قول المبرّد عن المازني[5]، وقول ابن

---

1 انظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ج2، ص370، وأبو طالب، **مشكل إعراب القرآن**، ج1، ص405، والأنباري، أبو البركات، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق طه عبدالحميد طه (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ)، ج2، ص59، والأنباري، **التبيان في إعراب القرآن**، ص769، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج5، ص414، والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج7، ص104- 107.

2 انظر: ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص477.

3 انظر: **معاني القرآن** له، ج2، ص425، والأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج2، ص59، والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ص769، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج5، ص415، والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج7، ص105.

4 انظر: ابن هشام، **المغني**، ج3، ص233.

5 انظر: المبرد، **المقتضب**، ج2، ص84، والنحاس، **إعراب القرآن**، ج2، ص370.

الأنباري وغيره[1]، وحسّنه النحاس[2].

وقد رجّح ابنُ الشجري القولَ الثاني، وردّ قولَ الأخفش، وبيّن المأخذَ عليه، ووَجّهَ ترجيحَ القول الثاني فقال: "والذي يوضّح إضمار أمر آخر أن ﴿قُل﴾ لابدّ له من جملة تُحكى به، فالجملة المحكية به هي التي ذكرناها؛ لأنّ أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه بيانٌ لهم بأنْ يقيموا الصلاة حتى يقول لهم النبي: أقيموا الصلاة، فلا يجوز أن تكون هذه المجزومات أجوبة لـــ﴿قُل﴾"[3].

هذا هو قول ابنِ الشجري وترجيحُه بين القولين، وهو قريب جدًا من كلام مكي بن أبي طالب القيسي[4].

لكن العكبري عكس الأمرَ، فأجاب عن ردّ قولِ الأخفش، وأفسد قول المبرّد من جهتين، فقال في قول الأخفش: "وردّه قومٌ؛ قالوا: لأنّ قول الرسول لهم لا يوجِب أنْ يُقيموا، وهذا عندي لا يبطل قوله؛ لأنّه لم يُرِد بالعبادِ الكفّارَ بل المؤمنين، وإذا قال لهم الرسول أقيموا الصلاة أقاموها، ويدلّ على ذلك قوله: ﴿لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾"[5].

وممّا يمكن أن يقوى به توجيه العكبري أن المراد بهم المؤمنون المصدقون أنّ الأمر في بقية الآيات المشابهة للآية التي شرحها العكبري موجّهٌ للمؤمنين أيضًا، وهي قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (الإسراء: 53)، وقوله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ﴾ (النور: 30)، وقوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾ (الجاثية: 14)، فإذا آمنوا وصدّقوا وصدَقوا في عبوديتهم لله تعالى فإن ذلك يتحقق بقبولهم

---

1 انظر: ابن الجوزي، **زاد المسير**، ج4، ص363، والزمخشري، **الكشاف**، ج3، ص381، والأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج2، ص59.

2 انظر: **إعراب القرآن** له، ج2، ص370.

3 ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص477- 478، وانظر: **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج2، ص59.

4 انظر: أبو طالب، **مشكل إعراب القرآن**، ج1، ص405.

5 العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ص769، وانظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج3، ص163، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج5، ص414، والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج7، ص105.

واستجابتهم لأمره سبحانه.

و أمّا قول المبرّد فقال العكبري في ردّه[1]: "وهو فاسد لوجهين:

أحدهما: أن جواب الشرط يخالف الشرط إمّا في الفعل، أو في الفاعل أو فيهما، فأمّا إذا كان مثله في الفعل والفاعل فهو خطأ، كقولك: قُمْ تَقُمْ، والتقدير على ما ذُكر في هذا الوجه: إن يُقيموا يُقيموا. والوجه الثاني: أنّ الأمر المقدّرَ للمواجهة، و﴿يُقِيمُواْ﴾ على لفظ الغيبة، وهو خطأ إذا كان الفاعل واحدًا".

ووافق السمينُ الحلبي العكبريَّ في الوجه الأول، وأجاب عن الثاني بأنّه يجوز أن يقول المرء: قلْ لعبدي أطعني يُطِعْكَ، وإن كان للغَيبة بعد المواجهة باعتبار حكاية الحال[2].

وبهذا يظهر أن القولين اللذين ذكرهما ابنُ الشجري ورجّح أحدهما وردّ الآخر لم يسلما من المآخذ عليهما، والذي أميل إليه وأرى أنّه أسلم الأقوال من المآخذ قولٌ ثالث ذهب إليه الكسائي[3] وأجازه عددٌ من النحويين[4]، وهو أن المضارع في هذه الآيات مجزوم بلام الأمر المحذوفة التي دلّ عليها الأمر ﴿قُل﴾ ، وقد ذكر ابن مالك أنّ حذف اللام وبقاء عملها في مثل هذا الموضع كثيرٌ مطّردٌ لوقوع الحذف فيه بعد أمرٍ بقول، واستشهد بهذه الآية من سورة إبراهيم[5].

7. قول الله تعالى: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ وَمَا لَا يَنفَعُهُۥۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ﴿١٢﴾ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦۚ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴿١٣﴾﴾ (الحج: 12-13).

---

1 التبيان في إعراب القرآن 769، وانظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ج5، ص415، والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج7، ص105.

2 انظر: السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج7، ص106.

3 انظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ج5، ص414، وابن هشام، **المغني**، ج3، ص230.

4 انظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج3، ص163، والزمخشري، الكشاف، ج3، ص381، و زاد المسير، ج4، ص363، و العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ص770، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج5، ص414، والسمين الحلبي، ***الدر المصون***، ج7، ص105.

5 انظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج3، ص1569، والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج7، ص105، وابن هشام، **المغني**، ج3، ص231.

امتدّ الخلاف بين معربي القرآن في إعراب الآيتين، وبخاصة الثانية منهما، واشتجرت في ذلك أقوالهم، وتعدّدت تقديراتهم[1].

وقد وقف ابن الشجري عند الآيتين وقفة طويلة، وذكر في إعرابهما أربعة أقوال، اختار واحدًا منها، وردّ الثلاثة الأخرى، مُتْبِعًا كل قول منها بالمأخذ عليه[2].

وفيما يأتي بيان تلك الأقوال، مع تصرّف يسير في ترتيبها بما يناسب منهج العرض في الدراسة:

القول الأول: أن الفعل المضارع ﴿ يَدْعُواْ﴾ في الآية الثانية غير عامل في قوله ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ﴾، بل هو في محل النصب على الحال من الجملة التي قبله، والمعنى: ذلك هو الضلال البعيد في حال دعائه إياه، وتكون جملة ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ ﴾ جملة اسمية مستأنفة مكوّنة من المبتدأ ﴿لَمَن﴾ ، وصلته ﴿ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ﴾، والخبر ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾ .

وهذا الرأي نسبه ابن الشجري للمبرّد[3]، وهو وجهٌ أجازه الفراء، ووصفه بأنه وجهٌ قويٌ في العربية[4]، وذكره الزجاج منسوبًا للبصريين والكوفيين[5].

وقد ردّ ابن الشجري هذا الرأي وأبعده عن الصواب؛ لأن الفعل ﴿ يَدْعُواْ﴾ جاء بصيغة فِعْل الفاعل، وتقديره حالاً يستقيم لو كان بصيغة الفعل المبني للمفعول (يُدعى)؛ لأنّ

---

1 انظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج3، ص415، والنحاس، **إعراب القرآن**، ج3، ص89، وأبو طالب، **مشكل إعراب القرآن**، ج2، ص487، وفيه: "وقد شرحنا هذه المسألة في كتاب مفرد؛ لأنّ فيها نظرًا واعتراضات على هذه الأقوال، وفيها أقوال أُخَر غير هذه، وهي مشكلة يتّسع فيها القول، ولذلك كثر الاختلاف فيها"، والأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج2، ص170، والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ص934، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج6، ص331، وابن هشام، **المغني**، ج3، ص266-270.

2 انظر: ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص439-445.

3 انظر: ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص441.

4 انظر: **معاني القرآن** له، ج2، ص217.

5 انظر: **معاني القرآن وإعرابه** له، ج3، ص415، وانظر أيضًا: **الأصبهاني، كشف المشكلات**، ج2، ص895.

تقديره على صيغة (يُدعى) هو: ذلك هو الضلال البعيد مَدْعُوًّا، ويكون حالاً من ﴿ٱلضَّلَٰلُ﴾، فلمّا لم يأتِ بصيغة (يُدعى) وإنما جاء بصيغة الفعل المسند للفاعل ﴿يَدْعُواْ﴾، و لم يشتمل أيضًا على ضمير عائد على المدعُوِّ لم يصح إعرابه حالاً[1].

القول الثاني: أن الفعل المضارع ﴿يَدْعُواْ﴾ في الآية الثانية بمعنى (يقول)، وجملة ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ جملة اسمية في محل نصب مقول القول، مكوّنة من المبتدأ ﴿لَمَن﴾، وصلته ﴿ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾، وخبرُ المبتدأ ﴿مَنْ﴾ محذوفٌ، وفي تقديره كما ذكر ابن الشجري قولان، أحدهما: إلهُه، والمعنى: يقول: لَمَنْ ضرّه أقربُ من نفعه إلهُه، والآخر: مولاي، ونسبه ابن الشجري للزجاج، والمعنى: يقول: لَمَنْ ضرّه أقربُ من نفعه مولاي[2]، وكأنّ الزجّاج كما قال ابن الشجري: "إنّما قدّرَ الخبر (مولاي) لقوله: ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾"[3].

وهذا الرأي نسبه ابن الشجري للأخفش[4]، وذكره النحاس منسوبًا له وللمبرّد[5]، وجعله أحسن ما قيل في الآية، وأجازه عدد من النحويين المحقّقين[6].

لكنّ هذا الرأيَ بتقديرَي الخبرِ فيه فاسدُ المعنى عند ابن الشجري؛ لأنّ المعنى في التقديرين: يقول عابد الوثن: مَنْ أو لَمن ضرُّه أقرب من نفعه هو إلهي أو مولاي، لا فرق في المعنى بين إدخال اللام وإسقاطها. وكيف يُقرّ عابد الوثن أنّ ضرَّ الوثن أقرب إليه من نفعه وهو يعبده ويزعم أنه مولاه؟ و لم يكن عبّاد الأوثان يزعمون أن عبادتهم لها تضرّهم، بل كانوا يقولون: إنما تقرّبهم إلى الله.

---

1 انظر: ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص441، وانظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ج6، ص331، السمين الحلبي، الدر المصون، ج8، ص241.

2 انظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج3، ص416.

3 ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص441.

4 انظر: ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص441، وهو له بتقدير الخبر (إلهه) في **معاني القرآن** له، ج2، ص450، وأبو طالب، **مشكل إعراب القرآن**، ج2، ص488.

5 انظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ج3، ص89.

6 انظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج3، ص416، والأصبهاني، كشف المشكلات، ج2، ص896، وأبو حيان، البحر المحيط، ج6، ص331، والدر المصون ج8، ص241.

وأشار ابن الشجري إلى أنّ هذا الرأي بتقدير الأخفش: (يقول: لَمَنْ ضرّه أقربُ من نفعه إلهُه) يصحّ معناه لو كان تقدير ﴿ يَدْعُواْ﴾: يزعم، وذلك لأن (زعم) يتعدّى إلى مفعولين، ويجوز تعليقه عن مفعوليه باللام، كقولك: زعمتُ لَزيدٌ منطلقٌ، ويكون المعنى: يزعم لمن ضره أقرب من نفعه مولاه، ولكنّ تقديرَ ﴿ يَدْعُواْ﴾ بـــ(يزعم) غير معروف.

كما ذَكَرَ أنّ هذا الرأي بتقدير الزجاج: (يقول: لَمَنْ ضرّه أقربُ من نفعه مولاه) يصحّ معناه لو كانت اللامُ لامَ الجر المكسورة؛ لأن المعنى سيصير: يقول لِمَن ضرّه أقرب من نفعه: هو مولاي[1].

القول الثالث: أنّ ﴿ يَدْعُواْ﴾ عاملة النصب في معمول متقدّم، وهو ﴿ذَٰلِكَ﴾ بمعنى (الذي)، و﴿هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾ صلة الاسم الموصول ﴿ذَٰلِكَ﴾، والتقدير: يدعو من دون الله ما لا يضرُّه وما لا ينفعه، يدعو الذي هو الضلال البعيد، وتكون جملة ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴾ جملةً اسمية مستأنفة، مكوّنة من المبتدأ وصلته ﴿مَنْ ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ والخبر ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾ .

وهذا الرأي نقله ابن الشجري عن الزجاج، ناسبًا إليه قوله: إنه أسدُّ من كل ما قيل في الآية وأبيَنُ، وأنّه مما أغفله المفسّرون[2]. وأجازه ابن جني[3].

وقد ردّ ابن الشجري هذا الرأي بأنّ إجازة استعمال أسماء الإشارة على الإطلاق بمعنى الأسماء الموصولة مذهب كوفيٌّ، لم يوافق عليه البصريون إلا في اسم واحد من أسماء الإشارة وهو (ذا) بشرط أنْ ينضمّ إلى (ما) فيصيران (ماذا)، بمعنى (ما الذي)، أمّا (ذلك) فليس من رأي البصريين جواز استعمالها بمعنى (الذي).

تلك هي الأقوال التي ردّها ابن الشجري، وأوضح فيها مآخذه عليها، وفي آخر

---

1 انظر: ابن الشجري، أمالي، ج2، ص442.

2 انظر: ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص442، وهو للزجاج في **معاني القرآن وإعرابه له**، ج2، ص416، وليس فيه وصفه بأنّه أسدُّ ما قيل في الآية وأبين، وإنما فيه قوله: "وهو الذي أغفله الناس".

3 انظر: ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق حسن هنداوي (دمشق: دار القلم، ط1، 1405هـ)، ج1، ص403.

حديثه عن إعراب هذه الآية صرّح باختياره، فقال: "وإذا عرفت هذا فالاختيار عندي في قوله تعالى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ هو القول الأول، والله أعلم بالصواب"[1].

والقول الأول هو ما ابتدأ به إعراب الآية، ثم ذكر الاعتراض عليه، وأجاب عنه، وذلك قوله[2]: "اختلف المفسرون في هذه اللام، فذهب قوم من البصريين والكوفيين إلى أنّ معناها التأخير، فالتقدير: يدعو مَنْ لَضرّه أقرب من نفعه، وجاز تقديمها وإيلاؤها المفعول لأنها لام التوكيد واليمين، فحقّها أن تقع في أول الكلام، فقُدّمت لتعطَى حقّها، وإن كان الأصل أن يليها المبتدأ.... فتقديمها على المفعول في الآية إيذان بأنّ حقّها الوقوع في أول الكلام، وسوّغ ذلك أنها لمجرّد التوكيد، فاللفظ بها يفيد التوكيد، تقدّمت أو تأخّرت ".

وهذا الرأي ذكره الزجاج منسوبًا للبصريين والكوفيين[3]، وبه تأثّر ابن الشجري لكنّه دقّق في العبارة فقال: "فذهب قومٌ من البصريين والكوفيين"، والأظهر أنّه للكسائي[4] والفراء[5]، ولذا اعترض عددٌ من البصريين عليه بما سيأتي ذكرُه والإجابةُ عنه عند ابن الشجري، بل إنّ ابنَ جني أنكر نسبة الزجاجِ هذا الرأيَ للبصريين[6].

وحجّة الكسائي والفراء في هذا ما سمع عن العرب قولهم: عندي لَما غيره خيرٌ منه، أي: عندي ما لَغيره خيرٌ منه[7].

وقد اعترض بعض البصريين على هذا القول بأنّ هذه اللام ليس لها من التصرّف ما

---

1 ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص445.

2 ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص439-440.

3 انظر: **معاني القرآن وإعرابه** له، ج3، ص415.

4 انظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ج3، ص89، وأبو طالب، **مشكل إعراب القرآن**، ج2، ص487، والقرطبي، **جامع البيان**، 1، ج4، ص332. وسيرد قريبًا نقل ابن الشجري كلامَ الكسائي في هذا الرأي من خلال بيانه نوع (مَنْ) في الآية.

5 انظر: **معاني القرآن** له، ج2، ص217، و.الأصبهاني، **كشف المشكلات**، ج2، ص896، والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ص934، والأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج2، ص170، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج6، ص332، السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج8، ص239.

6 انظر: ابن جني، **سر الصناعة**، ج1، ص401.

7 انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج2، ص217.

يوجب أن يجوز فيها تقديم أو تأخير[1]، وأنّها واقعة في صلة الموصول، وما في صلة الموصول لا يتقدّم عليه[2].

وأجاب ابن الشجري عن الاعتراض بإجابتين، فقال في الأولى: "والجواب عن هذا الاعتراض أنّها حرف لا يفيد إلا التوكيد، وليست بعاملة كـــ(مِنْ) المؤكِّدة في نحو: ما جاءني مِن أحدٍ، فدخولها وخروجها سواءٌ، فلذلك جاز تقديمها"[3].

وقال في الثانية: "يمكن ألاّ تكون ﴿مَنۡ﴾ هنا موصولة، بل تكون نكرة في معنى (شيء).... ولذلك قدّرها الكسائي في هذه الآية باسمٍ نكرة، فقال: اللام في غير موضعها، و﴿مَنۡ﴾ في موضع نصبٍ بـــ ﴿يَدۡعُواْ﴾، والتقدير: يدعو مَن لَضرّه أقرب من نفعه، أي: يدعو إلهًا لَضرّه أقرب من نفعه"[4].

وبالنظر إلى مآخذ ابن الشجري على الأقوال الثلاثة السابقة، تظهر قوة الرأي الأخير الذي اختاره ابن الشجري، وذلك لأنه أسلم الآراء من التأويل والتقدير، وأقربها إلى المعنى الصحيح، ولقوة الحجة في دفع الاعتراض عليه.

8. قول الله تعالى: ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾ (ص: 1).

اختلف النحويون في جواب القسم في هذه الآية، فمنهم من ذهب إلى أنه مذكور، وهؤلاء اختلفوا في تعيينه، ومنهم من ذهب إلى أنه محذوف، وهؤلاء اختلفوا أيضًا في تقديره[5].

---

1 انظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ج3، ص89، والقرطبي، **جامع البيان**، ج14، ص332، وابن هشام، **المغني**، ج3، ص267.

2 انظر: ابن جني، **سر الصناعة**، ج1، ص401، والأصبهاني، **كشف المشكلات**، ج2، ص895، والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ص934، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج6، ص332، السمين الحلبي، الدر المصون، ج8، ص239.

3 ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص440.

4 ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص440-441، وكلام الكسائي فيه منقول من **مشكل إعراب القرآن**، ج2، ص487.

5 انظر: **النحاس، إيضاح الوقف والابتداء**، ص860، والقرطبي، **جامع البيان**، ج18، ص124، والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ص1096، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج7، ص367، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج9، ص344.

وقد ذكر ابن الشجري في جواب القسم ثلاثة آراء؛ اختار أولها، و لم يعلق على ثانيها، وردّ ثالثها، مبيّنًا مأخذه عليه[1]، وفيما يأتي بيان تلك الآراء بعد إعادة ترتيبها بما يناسب منهج العرض في الدراسة:

الرأي الأول: أن الجواب مذكور، وهو قول الله تعالى في الآية الرابعة والستين من السورة نفسها: ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ ﴾ (ص: 64).

و لم ينسب ابن الشجري هذا الرأي لأحد من النحويين، وهو توجيه الزجاج[2]، ونسبه بعض المفسرين للكسائي[3]، والصحيح أنّ الكسائي ذكره واستبعده[4]، كما نُسب للكوفيين غير الفراء[5]، والظاهر عدم صحة نسبته إليهم؛ لأن كبارهم ضعّفوه كما سيأتي.

وضعّف ابن الشجري هذا الرأي، وأوضح المأخذ عليه من جهة اللفظ ومن جهة المعنى، فقال: "وهذا قولٌ ضعيفٌ جدًّا؛ لبُعدِ ما بينه وبين القَسم، ولأنّ الإشارة بقوله: ﴿ذَٰلِكَ﴾ متوجّهة إلى ما يكون من التلاوم والتخاصم بين أهل النار يوم القيامة، وذكرُ تلاومهم متأخّر عن القَسم، والذي يقتضيه صواب الكلام أن تعود الإشارة إلى شيء سابق، نحو أن توجبَ شيئًا قد جرى قبل القسم فتقول: واللهِ لقد فعلتُ ذلك، فتتوجّه الإشارةُ إلى ما تقدّم ذكرُه، أو تُنكرَ شيئًا فتقول: والله ما فعلتُ ذلك"[6].

فالمأخذ من جهة اللفظِ: البعدُ بين القسم وجوابه، وهو مأخذ ذكره قبل ابنِ الشجري

---

1 انظر: ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص118.

2 انظر: **معاني القرآن وإعرابه** له، ج4، ص319.

3 انظر: البغوي، **تفسير البغوي**، ج7، ص70، وابن الجوزي، **زاد المسير**، ج7، ص99، والقرطبي، **جامع البيان**، ج18، ص124.

4 انظر: النحاس، **القطع والائتناف**، تحقيق أحمد خطاب (بغداد: مطبعة العاني، ط1، 1398هـ)، ، ص610، الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: مكتبة دار التراث، د. ت)، ج3، ص193.

5 انظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ج7، ص367، والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج9، ص344، وابن هشام، **المغني**، ج6، ص81.

6 ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص118.

كبارُ الكوفيين كالفراء[1] وابن الأنباري[2].

والمأخذ من جهة المعنى: أنّ المُشارَ إليه في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ ﴾ شيءٌ غير القرآن.

الرأي الثاني: أن الجواب مذكور، وهو قوله تعالى في الآية الثالثة من السورة: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ ﴾ (ص: 3)، والتقدير: لَكم أهلكنا، وحذفت اللام؛ لأنّ الكلام بين القسم وجوابه قد طال، فصار طولُه عوضًا منها، وهذا مثل حذف اللام من جواب ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ﴾، وهو قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾، لطول الكلام الفاصل بين القسم وجوابه، والتقدير: لقد أفلح.

وهذا الرأي لم ينسبه أيضًا ابن الشجري لأحد من النحويين، وهو رأي الكوفيين؛ نُسب للكسائي[3]، وحكاه الفراء[4]، ونسبه إليه عدد من النحويين[5]، كما حكاه ثعلب[6] والزجاج[7]، وأجازه ابن الأنباري[8].

و لم يذكر ابن الشجري على هذا الرأي مأخذًا.

الرأي الثالث: أن الجواب محذوف، وتقديره: لقد حَقَّ الأمرُ.

وهذا هو الرأي المختار عند ابن الشجري، وهو الرأي الذي ابتدأ به عرض الأقوال في المسألة، إذ أورده في معرض حديثه عن حذف الفعل إذا وقع جوابًا فقال: "وأمّا حذفُ

---

1 انظر: **معاني القرآن** له، ج2، ص397.

2 القرطبي، **جامع البيان**، ج18، ص124.

3 انظر: النحاس، **القطع والائتناف**، ص611، والزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج3، ص193.

4 انظر: **معاني القرآن** له، ج2، ص397.

5 انظر: الأصبهاني، **كشف المشكلات**، ج2، ص1138، والأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج2، ص312، وابن الجوزي، **زاد المسير**، ج7، ص99، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج7، ص367، والسمين الحلبي، **الدر المصون**، ج9، ص344.

6 انظر: ابن الجوزي، **زاد المسير**، ج7، ص99.

7 انظر: **معاني القرآن وإعرابه** له، ج4، ص319.

8 انظر: النحاس، **إيضاح الوقف والابتداء**، ص860.

جواب القسم فقد ورد في قوله جل اسمه: ﴿صٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾، تقدير الجواب: لقد حق الأمر"، ثم قال بعدما ذكر الرأيين الآخرين: "فالقول الأوّل في تقدير الجواب هو الوجه".

والذي يظهر قوة الرأي الذي اختاره ابن الشجري في تقدير جواب القسم، وصحة مأخذه على القول الأول. والله أعلم.

9. قول الله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمۡ أَن يَأۡكُلَ لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتٗا فَكَرِهۡتُمُوهُ﴾ (الحجرات: 12).

تعدّدت أقوال النحويين الأوائل في تقدير المحذوف الذي يتّضح فيه إعراب جملة ﴿فَكَرِهۡتُمُوهُ﴾ في الآية[1].

وقد تحدّث ابن الشجري عن الآية في موضعين من الأمالي[2]، وناقش فيهما بعض الأقوال في تقدير المحذوف فيها، وردّها مبينًا مآخذه عليها، وانتهى في الموضعين إلى التقدير الصحيح عنده.

وفيما يأتي بيان الأقوال التي ذكرها ابن الشجري ومآخذه عليها، وبيان الرأي المختار عنده:

الرأي الأول: ذهب الزجاج وأبو علي الفارسي في عبارات متقاربة عندهما إلى تقدير (كما) بين الفاء والفعل في ﴿فَكَرِهۡتُمُوهُ﴾، وإلى تقديرِ كلامٍ محذوفٍ بعد الفعل يتّضح فيه المعنى، والتقدير عند الزجاج: فكما تكرهون أكلَ لحمه ميتًا كذلك تجنّبوا ذكره بالسوء غائبًا واتقوا الله[3]، والتقدير عند الفارسي: فكما كرهتم أكل لحمه ميتًا فكذلك فاكرهوا غيبته واتقوا الله[4].

لكنّ ابنَ الشجري لم يرتضِ هذا التقدير منهما، ووصفه بالبُعد وبأنّه تفسيرٌ تضمّن

---

1 انظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ص1096، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج8، ص114، و**الدر المصون**، ج10، ص11.

2 انظر: ابن الشجري، **أمالي**، ج1، ص231، ج3، ص100.

3 انظر: **معاني القرآن وإعرابه** له، ج5، ص37.

4 انظر: **الحجة** له، ج6، ص212، وذكر ابنُ الشجري قريبًا منه في أماليه، ج1، ص231، ج3، ص100، نقلاً عن التذكرة للفارسي.

المعنى دون حقيقة الإعراب؛ لأنّهما قدّرا المحذوف موصولاً وهو (ما) المصدرية في (كما)، وحذفُ الموصول وإبقاءُ صلته رديءٌ ضعيف[1].

وقد اتّهم ابنُ هشامٍ ابنَ الشجريّ في مأخذه على هذا التقدير بأنّه لم يتأمّل كلام الفارسي، وأنّه حمّله أكثر ممّا يحتمل، وذلك لأنّ الفارسي أراد تفسير المعنى و لم يُرد تقدير الإعراب[2]؛ لأنّه قال في كتابه التذكرة فيما نقله عنه ابن الشجري: "والمعنى على: فكما كرهتموه، وأن لم تكن (كما) مذكورة، كما أن قولهم: ما تأتيني فتحدثني، المعنى: ما تأتيني فكيف تحدثني؟ وأن لم تكن (كيف) مذكورة، وإنّما هي مقدّرة"[3].

وهذا الكلام يقتضي عند ابن هشام أنّ (كما) ليست محذوفة، لكنّها مقدّرة تقديرًا معنويًا على طريقة تفسير المعنى لا تقدير الإعراب.

والذي يظهر أنّ هذا التوجيه من ابن هشام هو ما اعتذر به ابن الشجري للزجاج والفارسي حينما قال: "وذكر الزجاج وأبو علي في تفسير قوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ تفسيرًا تضمّن المعنى دون حقيقة الإعراب"[4]، لكنّ ابن الشجري يبحث في مأخذه عليهما حقيقة الإعراب مع صحة المعنى، ولذلك قال بعدما ذكر رأيه في تقدير المحذوف في الآية[5] وقبل أن يذكر تقدير الزجاج والفارسي: "والذي ذكرتُه من التقديرات والحُذُوف في هذه الآية مشتمل على حقيقة الإعراب مع المعنى"[6].

وبهذا يظهر أنّ ابن الشجري تأمّل كلام الزجاج والفارسي وفهمه فهمًا جيدًا، لكنّه ردّه لأنّه ينشد التقدير الذي يصحّ به المعنى وتستقيم به الصنعة الإعرابية.

الرأي الثاني: ذهب الفراء إلى أنّ التقدير: فقد كرهتموه فلا تفعلوه[7].

---

1 انظر: ابن الشجري، **أمالي**، ج1، ص231، ج3، ص100.

2 انظر: ابن هشام، **المغني**، ج2، ص509.

3 ابن الشجري، **أمالي**، ج3، ص100.

4 ابن الشجري، **أمالي**، ج1، ص231.

5 وهو الرأي الثالث الآتي في هذه المسألة.

6 السابق نفسه.

7 انظر: **معاني القرآن** له، ج3، ص73.

وقد نقل ابن الشجري تقدير الفراء، وشرحه بقوله[1]: "يريد: فقد كرهتم أكل لحمه ميتًا فلا تغتابوه، فإن هذا كهذا" أي إنّ الغيبة كأكل لحمه ميتًا، ثمّ علّق عليه بتعليق يسير جدًا، وهو أنّ الفراء لم يفصح بحقيقة المعنى[2]، أي أنّ التقدير يحتاج إلى بسط وتبيين ليتّضح المعنى ويظهر التقدير الإعرابي.

ورأي الفراء هو اختيار أبي حيان، حيث ذكره أولاً ثم ذكر تقديري الفارسي والزمخشري، ثم قال: "والذي قدّره الفرّاء أسهل وأقلُّ تكلّفًا وأجرى على قواعد العربية"[3].

الرأي الثالث: وهو رأي ابن الشجري الذي حاول فيه أن يجمع بين حقيقة الإعراب وسلامته من المخالفة النحوية من جهة وصحةِ المعنى من جهة أخرى، وهو أنّ ﴿كرهتموه﴾ خبرٌ لمبتدأ محذوف بعد الفاء، والتقدير: فأكل لحم أخيكم ميتًا كرهتموه، وبعد هذه الجملة الاسمية كلامان حذفا لدلالة السياق عليهما، والتقدير: والغيبةُ مثلُه فاكرهوها ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾، والفاء في ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ عاطفةٌ جملةَ المبتدأ المحذوف وخبرِه ﴿أكل لحم أخيكم ميتًا كرهتموه﴾ على الجواب الذي يقتضيه الاستفهام في قوله: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، إذ الجواب هنا حتمًا هو (لا)، و(لا) في الجواب نائبة عن جملة، تقديرها هنا: لا يحبّ أحدٌ منا ذلك، فقيل لهم: فأكل لحم أخيكم ميتًا كرهتموه، والغيبة مثله فاكرهوها، واتقوا الله[4].

قال ابن الشجري بعد هذا العرض: "والذي ذكرتُه من التقديرات والحُذُوف في هذه الآية مشتملٌ على حقيقة الإعراب مع المعنى"[5].

وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن الشجري قدّر في الموضع الأول المبتدأَ المحذوفَ بعد الفاء في ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ بكلمة (أكْلُ) في قوله: فأكْلُ لحم أخيكم ميتًا، وقدّره في الموضع الثاني باسم

---

1 ابن الشجري، **أمالي**، ج1، ص231.

2 انظر: السابق نفسه.

3 أبو حيان، **البحر المحيط**، ج8، ص114.

4 انظر: ابن الشجري، **أمالي**، ج1، ص231، ج3، ص100.

5 المصدر نفسه، ج1، ص231.

الإشارة: فهذا كرهتموه، ويقصد به الإشارة إلى الأكل؛ وقد أوضح هذا بقوله في الموضع الثاني[1]: "والإشارة في المبتدأ الذي قدرته وهو (هذا) موجّهة إلى الأكل الذي وصفه الله".

وهذا التقدير من ابن الشجري قريبٌ، فيما يظهر من توجيه الكسائي الذي نقله عنه النحاس في قوله[2]: "قال الكسائي: المعنى: فكرهتموه فينبغي أن تكرهوا الغيبة"، ولابن الشجري فضلُ الشرح والتبيين وتقدير المحذوفات في الآية.

ونقل ابنُ هشام رأيَ ابن الشجري دون أن ينسبه إليه فقال: "مسألة: قُدّر أنهم قالوا بعد الاستفهام: لا، فقيل لهم: فهذا كرهتموه، يعني والغيبة مثله فاكرهوها، ثم حذف المبتدأ وهو (هذا)"[3].

والذي يظهر هو قوة رأي ابن الشجري في تقدير المحذوفات في الآية، لاشتماله على حقيقة الإعراب والمعنى، ولا يضيره كثرة الحذوف التي فيه؛ لأنّ في القرآن كما أشار ابن الشجري ما هو أكثر من هذا وأشد[4].

10. قول الله تعالى: ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ۝١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝١١﴾ (الصف: 10-11).

اختلفت آراء النحويين الأوائل في توجيه جزم الفعل المضارع ﴿يَغۡفِرۡ﴾ في الآية، واضطربت أقوال من جاء بعدهم، ومنهم ابن الشجري، في نسبة بعض الآراء منها إلى أصحابها، وهذا يلزم منه ذكرُ الآراء الثلاثة التي ذكرها ابن الشجري ذكرًا مختصرًا مع تصحيح نسبتها إلى أصحابها، ثم التعليق على مأخذه على أحدها، وبيان اختياره منها.

الرأي الأول: أنّ ﴿يَغۡفِرۡ﴾ مجزوم لوقوعه جوابًا للطلب الذي جاء بلفظ الخبر، وهو قوله: ﴿تُؤۡمِنُونَ﴾، و﴿تُجَٰهِدُونَ﴾؛ لأنّهما فعلان معناهما معنى الطلب ولفظهما لفظ الخبر، والمعنى: آمنوا بالله ورسوله، وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم يغفرْ لكم. ودليل

1 المصدر نفسه، ج3، ص101.
2 النحاس، **إعراب القرآن**، ج4، ص215.
3 ابن هشام، **المغني**، ج2، ص509.
4 انظر: ابن الشجري، **أمالي**، ج1، ص231.

هذا الرأي قراءةُ عبدالله بن مسعود رضي الله عنه[1]: ﴿آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا﴾.

فالجازم في هذا الرأي هو الفعل ﴿تُؤْمِنُونَ﴾، والفعل ﴿تُجَاهِدُونَ﴾ بالحمل على المعنى.

ونسب ابن الشجري وغيره[2] هذا الرأي إلى المبرد، والصحيح أن رأيَ المبرّد غيرُ هذا، وأنّ رأيه هو الرأي الثاني الآتي، وأن هذا الرأي للزجاج[3]، ونسبه أبو حيان للأخفش[4]، واختاره غيرُهما[5].

و لم يعلّق ابن الشجري على هذا الرأي، أو يذكرْ مأخذًا عليه.

الرأي الثاني: أنّ ﴿يَغْفِرْ﴾ مجزومٌ لوقوعه جوابًا في المعنى للاستفهام في قوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ﴾، وذلك أنّ قوله: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾، و﴿تُجَاهِدُونَ﴾ عطفُ بيانٍ على ﴿تِجَارَةٍ﴾ الواقعة في سياق الاستفهام، أي أنّه تعالى بيّنَ التجارة وفسّرها بالإيمان والجهاد، وبهذا يكون المعنى: هل تؤمنون بالله ورسوله، وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم يغفرْ لكم؛ لأنّ التجارة لما بُيِّنت بالإيمان والجهاد صار ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ و﴿تُجَاهِدُونَ﴾ كأنّهما قد وقعا بعد (هل)، فجُزم ﴿يَغْفِرْ﴾ لوقوعه جوابًا للاستفهام بهذا المعنى.

ونسب ابن الشجري هذا الرأي إلى غير المبرّد، لما قال: "وقال غير أبي العباس: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ و﴿تُجَاهِدُونَ﴾ عطفُ بيانٍ على ما قبله.... "[6]. والصحيح أنّه للمبرّد نفسه[7]،

---

1 انظر قراءته في: ابن خالويه، **مختصر في شواذ القراءات**، تحقيق براجستراسر (مصر: المطبعة الرحمانية 1934م)، ص156، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج8، ص262، وذكرها الفراء كما سيأتي كلامه في الرأي الثالث.

2 انظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ج4، ص422، وأبو طالب، **مشكل إعراب القرآن**، ج2، ص731، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج8، ص262.

3 انظر: **معاني القرآن وإعرابه** له، ج5، ص166، ونُسب له في **زاد المسير** ج8، ص254، و**شرح المفصل**، ج7، ص48.

4 انظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ج8، ص262.

5 انظر: الزمخشري، **الكشاف**، ج6، ص106، والأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج2، ص436.

6 ابن الشجري، **أمالي**، ج1، ص396، وانظر: أبو طالب، **مشكل إعراب القرآن**، ج2، ص731.

7 انظر: المبرد، **المقتضب**، ج2، ص80، 133.

وهو رأي الأخفش الصغير أيضًا[1].

و لم يعلّق ابن الشجري على هذا الرأي أيضًا، أو يذكرْ مأخذًا عليه.

الرأي الثالث: أنّ ﴿يَغْفِرْ﴾ مجزوم لوقوعه جوابًا للاستفهام في قوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾، وهو رأي الفرّاء لما قال: "جُزِمت في قراءتنا في ﴿هَلْ﴾، وفي قراءة عبدالله للأمر الظاهر لقوله: ﴿ءَامَنُواْ﴾، وتأويل ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾ أمرٌ أيضًا في المعنى، كقولك للرجل: هل أنت ساكت؟ معناه: اسكت، والله أعلم"[2].

ذكر ابن الشجري هذا الرأي منسوبًا للفراء على أنّه رأي ثالث، ثم علّق عليه بقوله[3]: "فإن كان مراده المعنى الذي ذكرته (يقصد الرأي الثاني وهو الحمل على المعنى) فهو حسن، وقد كان يجب عليه أن يوضّح مراده، وإن كان أراد أنّ قوله: ﴿يَغْفِرْ﴾ جواب لظاهر قوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ﴾، فذلك غير جائز؛ لأنّ الدلالة على الإيمان والجهاد لا تجبُ بها المغفرةُ وإدخالُ الجنات، وإنما يجبان بالقبول والعمل".

فمأخذ ابن الشجري على رأي الفراء مبني على احتمال أنّ الفراء يريد أنّ ﴿يَغْفِرْ﴾ جوابٌ لظاهر الاستفهام في ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾.

والذي يظهر أنّ الفراءَ لا يقصد أنّ ﴿يَغْفِرْ﴾ جوابٌ لظاهر الاستفهام في ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾، وإنّما يقصد الاحتمال الآخر الصحيح الذي ذكره ابن الشجري، وهو أن الفعل ﴿يَغْفِرْ﴾ مجزوم من جهة المعنى بالاستفهام المفسّر بقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾، وهو الرأي الثاني هنا؛ لأن الفراء ذكر في أول إعرابه للآية أنّ ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ ترجمة للتجارة فقال: "﴿تُؤْمِنُونَ﴾ وفي قراءة عبدالله: ﴿ءَامَنُواْ﴾، فلو قيل في قراءتنا: أن تؤمنوا؛ لأنّه ترجمة للتجارة"[4]، ولأنّه أشار في موضع آخر من كتابه إلى أنّ ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ تفسير للاستفهام في ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾ على المعنى، وأنّ الجزم جاء من

---

1 انظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ج4، ص422.

2 **معاني القرآن** له، ج3، ص154.

3 ابن الشجري، **أمالي**، ج1، ص396، وانظر: أبو طالب، **مشكل إعراب القرآن**، ج2، ص731.

4 **معاني القرآن** له، ج3، ص154.

هذا الطريق فقال: "وفي قراءة عبدالله: ﴿هل أدلّكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم آمنوا﴾، ففسّر ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ﴾ بالأمر، وفي قراءتنا على الخبر، فالمجازاة على قراءتنا على قوله: ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ﴾ والمجازاة في قراءة عبدالله على الأمر؛ لأنّه هو التفسير"[1].

وهذا هو فهم الزمخشري لكلام الفراء لما قال: "فإن قلت: هل لقول الفراء أنّه جواب ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ﴾ وجهٌ؟ قلت: وجهُهُ أنّ متعلّق الدلالة هو التجارة، والتجارة مفسّرة بالإيمان والجهاد، فكأنّه قيل: هل تتّجرون بالإيمان والجهاد يغفرْ لكم؟"[2].

وبهذا يمكن أن يقال: إن مأخذ ابن الشجري في هذه المسألة هو على الصياغة التي عبّر فيها الفراء عن رأيه؛ لأنها مُوهِمة تحمل معنيين، أحدهما مقبول، والآخر مردود، وكان على الفراء أن يبيّن رأيه بعبارة واضحة لا تحتمل أكثر من معنى.

بقي في المسألة ختامُها بذكر رأي ابن الشجري، والذي يظهر أنّ ابن الشجري يميل إلى الرأي الثاني، لأنّه حسّنه في أثناء تعليقه على رأي الفراء فقال: "فإن كان مراده المعنى الذي ذكرته فهو حسن، وقد كان يجب عليه أن يوضّح مراده"[3].

وبهذا يمكن القول بأنّ الفراء والمبرّد وابن الشجري وغيرَهم متفقون في توجيه جزم ﴿يَغۡفِرۡ﴾ في الآية، والاختلاف بينهم في مدى الوضوح والغموض في العبارة.

11. قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ﴾ (المطففين: 3).

ذهب جمهور معربي القرآن إلى أنّ الضمير المتصل: ﴿هُمۡ﴾ في ﴿كَالُوهُمۡ﴾ و﴿وَّزَنُوهُمۡ﴾ ي محل النصب مفعول به للفعلين: (كالوا) و(وزنوا)[4].

وذهب عدد من النحويين الأوائل، منهم عيسى بن عمر وحمزة بن حبيب، إلى أنّه

---

1 **معاني القرآن** له، ج1، ص202.

2 الزمخشري، **الكشاف**، ج6، ص106-107، وانظر: القرطبي، **جامع البيان**، ج18، ص87.

3 ابن الشجري، **أمالي**، ج1، ص396.

4 انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج3، ص245، والمبرد، **الكامل**، ص47، 483، 971، 1419، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج5، ص297، والنحاس، **إعراب القرآن**، ج5، ص174، والزمخشري، **الكشاف**، ج6، ص335، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج8، ص431.

ضميرٌ مرفوع يعود على ﴿المطففين﴾، ويعرب توكيدًا للواو في الفعلين، فهو كالضمير في قولك: خرجوا هم[1].

كما ذهب هذا الفريق الثاني إلى أنّه يحسن الوقف عند الواو في ﴿كالو﴾ و﴿وزنو﴾ وُقَيفةً يتبين فيها الفصلُ بين الفاعل وتوكيده، ويزول بها الظنّ بأن ﴿هُمْ﴾ فيهما مفعولا الفعلين[2].

وقد أشار ابن الشجري إلى هذا الرأي، فقال بعدما ذكر أنّ ﴿كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ ﴾ بمعنى: كالوا لهم أو وزنوا لهم[3]: "وأخطأ بعض المتأوّلين في تأويل هذا اللفظ، فزعم أنّ قوله: ﴿هُمْ﴾ ضميرٌ مرفوعٌ وُكِّدت به الواو، كالضمير في: خرجوا هم، فـــ ﴿هُمْ﴾ على هذا التأويل عائد على ﴿المطففين﴾".

ثم ردّ ابنُ الشجري الرأيَ، مبيّنًا أنّ فيه مأخذين، أحدهما في الرسم، والآخر في المعنى، فقال: "ويدلّك على بطلان هذا القول عدم تصوير الألف بعد الواو في ﴿كَالُوهُمْ﴾ و﴿وَّزَنُوهُمْ ﴾، ولو كان المراد ما ذهب إليه هذا المتأوّل لم يكن بدٌّ من إثبات ألف بعد الواو، على ما اتفقت عليه خطوطُ المصاحفِ كلِّها، في نحو: ﴿خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ ﴾ و﴿قَالُواْ لِنَبِيّ لَّهُمُ ﴾، وإذا ثبت بهذا فساد قوله فالضمير الذي هو ﴿هُمْ﴾ منصوب بوصول الفعل إليه بعد حذف اللام، وهو عائد على ﴿ٱلنَّاسِ﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾، وهذا أيضًا دليلٌ على فساد قوله: إنّ الضمير مرفوع، ألا ترى أنّ المعنى: إذا كالوا على الناس يستوفون، وإذا كالوا للناس أو وزنوا للناس يُخسرون"[4].

فالمأخذان كما هو ظاهر من كلام ابن الشجري؛ أحدهما: يرجع إلى مخالفة هذا الرأيِ

---

1 انظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ج5، ص174، والزمخشري، **الكشاف**، ج6، ص335، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج8، ص431.

2 انظر: الطبري، **جامع البيان**، 2، ج4، ص187، **وإعراب القراءات السبع وعللها**، ج2، ص450، والزمخشري، **الكشاف**، ج6، ص335.

3 ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص130.

4 ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص131، وانظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج5، ص298، والزمخشري، **الكشاف**، ج6، ص335.

رسمَ المصحف، وهو ظاهر، والآخر: يرجع إلى فساد المعنى؛ لأن عود الضمير ﴿هُمْ﴾ على ﴿المطففين﴾ لا على ﴿ٱلنَّاسِ﴾ يَخرُج بالكلام إلى نظم فاسد؛ وذلك أنّ المعنى المراد: إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا، وإذا جعل الضمير للمطففين صار المعنى: إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا تولّوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص وليس غيرهم من عمّال أو موظفين أخسروا، وهذا يَخرُج بالكلام عن المراد ويجعلُه كلامًا متناثرًا؛ لأن الحديثَ واقعٌ على الفعل وليس على من يباشره[1].

ومضى على ردّ هذا الرأي عدد من النحويين بعد ابن الشجري[2]، وبذلك تظهر قوة المأخذ عند ابن الشجري في ردّ هذا الرأي.

منهج ابن الشجري في عرض المآخذ: دراسة تحليلية

أولاً: طريقته في عرض المآخذ

عرض ابنُ الشجري الآياتِ القرآنيةَ التي تضمّن إعرابُها ذكرَ مآخذه على بعض المعربين بطريقتين:

إحداهما: القصد، بالدخول المباشر إلى الآية محل النظر، من خلال تخصيص الحديث عنها بباب أو فصل أو مسألة يورد تحتها إعراب الآية وينقل آراء النحويين ثم يذكر مأخذه أو مآخذه على بعضها، وهذه الطريقة هي أكثر الطريقتين، بسبب عناية ابن الشجري بإعراب القرآن، وتخصيصه مجالسَ كثيرةً من أماليه في إعراب آيات القرآن ومناقشة آراء النحويين فيه، ومن أمثلة هذه الطريقة قوله[3]: "المجلس السابع، بابٌ يشتمل على تفسير آيٍ من كتاب الله وتعريبها، إعراب قوله عزّ وجلّ: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾ انفرد نافعٌ بنصب الميم من ﴿يوم﴾ وأجمع الباقون من السبعة على رفعها.... ".

---

1 انظر: الزمخشري، **الكشاف**، ج6، ص335.

2 انظر: الأصبهاني، **كشف المشكلات**، ج2، ص1437، والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج2، ص1276، وأبو حيان، **البحر المحيط**، ج8، ص431، **والدر المصون**، ج10، ص717.

3 ابن الشجري، **أمالي**، ج1، ص66، وهي المسألة الخامسة في هذه الدراسة.

الطريقة الأخرى: الاستطراد، وذلك من خلال عرض مسألة من المسائل النحوية، وإيراد شواهدها من القرآن، ثم التفصيل في إعراب الشاهد بذكر آراء النحويين فيه، ومأخذه على بعضها، وترجيحه لما يراه الأصوب فيها، وهذه الطريقة أثر من آثار ما درج عليه ابن الشجري في أماليه من الاستطراد، وذكر الفوائد والفرائد لأدنى ملابسة، ومن أمثلة هذه الطريقة قوله في معرض بيانه أحكام جملة الحال[1]: "وأمّا الجملة الفعلية فلا يخلو الفعل أن يكون حاضرًا أو مستقبلاً أو ماضيًا،.... وإن كان ماضيًا لم يحسن وقوعه في موضع الحال إلا ومعه (قد).... وكان أبو الحسن يجيز إيقاعه حالاً وقد مقدّرة فيه، واحتج بقول الله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ قال: أراد قد حصرت صدورهم، وهذا لا يجيزه سيبويه.... وكان أبو العباس المبرّد يقول في قوله: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ قولاً ثالثًا، وهو أنّه خرج مَخرج الدعاء عليهم....".

ثانيًا : نسبة الآراء لأصحابها

حرِص ابنُ الشجري على نسبة الآراء والأقوال المأخوذ عليها إلى أصحابها، ولهذا جاءت أكثر الآراء منسوبة إلى أصحابها نسبة صحيحة، يستوي في هذا تقديمُه الرأيَ على صاحبه، وتقديمُه صاحبَ الرأيِ على الرأي.

وفي مواضع قليلة يترك ابنُ الشجري نسبة الآراء إلى أصحابها، مكتفيًا بعبارات تدل على العموم كقوله[2]: "زعم بعض النحويين أنّ...."، وقوله[3]: "لأنّ بعض معربي القرآن زعم أنّ....".

وأشير هنا إلى أنّ ابن الشجري أخطأ في أحد المواضع في نسبة الآراء إلى أصحابها، إذ جاءت نسبة الرأي عنده مقلوبة، فنسب الرأي الأول للمبرد، وهو على الصحيح للزجاج،

---

1 المصدر نفسه، ج3، ص13 – 14، وهي المسألة الثانية في هذه الدراسة.

2 ابن الشجري، **أمالي**، ج3، ص162، وهي المسألة الأولى في هذه الدراسة.

3 المصدر نفسه، ج2، ص102، وهي المسألة الثالثة في هذه الدراسة.

ونسب الرأي الثاني لغير المبرد، وهو على الصحيح للمبرد[1]. وهذا الخطأ نتيجة تأثّرِ ابنِ الشجري بأحدَ معربي القرآن قبله، كما سيظهر ذلك في مبحث التأثّر والتأثير الآتي.

ثانيا: أسباب المآخذ

يجد المتأمل في مآخذ ابن الشجري على معربي القرآن والناظر في بقية أعاريبه في الأمالي عمومًا أنه كان حفيًّا بموافقة محصول المعنى لمقتضى الصناعة الإعرابية، ولهذا جاءت أكثرُ مآخذه بسبب ضعف المعنى أو بسبب مخالفة الرأي للقاعدة الإعرابية، وفي مواضع أخرى يشير ابن الشجري إلى أسباب أخرى غير المعنى والإعراب، وفيما يأتي بيان ذلك وتفصيله مع ذكر الأمثلة عليه:

عدم صحة المعنى والإعراب معًا:

ردَّ ابنُ الشجري بعض الآراء في إعراب القرآن بسبب فساد المعنى والإعراب مجتمعين، ومن أمثلة ذلك أن بعض الكوفيين استشهدوا بعدد من الآيات والأبيات الشعرية على أنّ (أنْ) تأتي بمعنى (إذْ)، وقد ناقش ابن الشجري هذا الرأي وردّه، وأخذ عليه أنّ تقدير (أنْ) بـــ (إذ) في بعض الآيات التي استشهدوا بها يشتمل على فساد المعنى وفساد الإعراب، فقال: "إنّ تقدير (إذ) في بعض هذه الآي التي استَشهَدَ بها يُفسد المعنى ويُحيله، ألا ترى أنّ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَآ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُواْ﴾ لا يصح إلا بتقدير: من أجل أن يكبروا، ثم إذا قدّرها في هذه الآية بالظرف الذي هو (إذ) ونصب بها الفعل فحذف نون (يكبرون) كان فسادًا ثانيًا"[2].

عدم صحة المعنى

أكثر مآخذ ابن الشجري على معربي القرآن تعود إلى الجانب المعنوي، بل لا تكاد مسألة من المسائل المدروسة في هذه الدراسة تخلو من مأخذ معنوي على التوجيه النحوي للآية، وهذا علامة بارزة على عناية ابن الشجري بمحصول المعنى في الإعراب، وتحكيم

1 المصدر نفسه، ج1، ص395، وهي المسألة العاشرة في هذه الدراسة.

2 المصدر نفسه، ج3، ص163، وهي المسألة الأولى في هذه الدراسة.

المعنى السليم مدققًا إعرابيًا في الاختيار والرد.

وقد أخذ عرضُ الأعاريب على الفحص المعنوي عند ابن الشجري صورًا تطبيقية متعدّدة، فهو يرد الرأي بسبب عدم صحة المعنى، أو بسبب بعده من جهة المعنى، أو بسبب عدم وجود فائدة معنوية إضافية فيه، أو بسبب عدم وضوح العبارة الدالة على المعنى، وفي مثل هذه الصورة يفصّل ابن الشجري القول بحسب ما يحتمله اللفظ من المعاني.

عدم صحة الإعراب

يتضمن الردُّ عند ابن الشجري بسبب عدم صحة الإعراب أربعة أنواع من المخالفات الإعرابية، هي:

1. مخالفة القاعدة الإعرابية المشهورة:

ومن أمثلة هذا أنّ الكسائي أعرب ﴿خَيْرًا﴾ في قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ (النساء: 171) خبرَ (يكن) المحذوفة مع اسمها، والتقدير: انتهوا يكن الانتهاء خيرًا لكم.

وقد ردّ ابن الشجري الرأيَ، وأخذ عليه بأنه مخالف للقياس المشهور في حذف كان واسمها وبقاء خبرها منصوبًا بها، وأن التوسّع في تقدير حذف (كان) يفضي إلى الإشكال في الإعراب، ومما قال في ذلك: "ومن مذهب سيبويه أنّ (كان) لا يجوز إضمارها إلا مع (إنْ) فيما قدّمته من قولهم: الناس مجزيُّون بأعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ وإن شرًا فشرٌّ"[1].

2. مخالفة المذهب البصري

ردّ ابن الشجري بعض التوجيهات الإعرابية بسبب مخالفتها للمشهور من المذهب البصري، ومن ذلك ردُّه ثلاثة آراء متتابعة في إعراب ﴿المقيمين﴾ في قوله تعالى: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ...﴾ (النساء: 162)، وهي: أنّ ﴿المقيمين﴾ مجرور بالعطف على الضمير المتصل في

1 المصدر نفسه، ج2، ص99، وهي المسألة الرابعة في هذه الدراسة.

﴿منهم﴾، أو أنّه مجرور بالعطف على الضمير المتصل في ﴿إِلَيْكَ﴾، أو أنّه مجرور بالعطف على الضمير المتصل في ﴿قَبْلِكَ﴾ .

وسبب الرد عند ابن الشجري الفساد من جهة الإعراب؛ وذلك لأنّ فيها عطفَ الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة ذكر الجار. وهذا رأي جمهور البصريين، وخالفهم في ذلك الكوفيون وبعض البصريين[1].

3. مخالفة القياس:

احتج ابن الشجري في ردّ بعض الآراء بمخالفتها القياس، ومن ذلك مأخذه على رأي الفراء في توجيه قراءةِ نافع فتحَ الميم من كلمة ﴿يومَ﴾ في قول الله تعالى: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾ (المائدة: 119)، إذ وجّه الفراء ذلك بأنّ ﴿يومَ﴾ مبنيٌّ على الفتح، في محل الرفع، لإضافته للجملة الفعلية، فالفراء يبني الظرف لإضافته إلى الجملة الفعلية التي فعلها المضارع المعرب، كما يُبنى الظرف إذا أضيف إلى الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ، قال ابن الشجري في ردّ هذا الرأي: "ووجهُ إجازةِ الفراءِ الفتحَ في ﴿يومَ ينفع﴾ حملُه الفعل على الفعل، والقياس يمنع من جوازه"[2].

4. طول الفاصل بين المتعلّقين :

ردّ ابن الشجري أحد الآراء في تحديد جواب القسم في قول الله تعالى: ﴿صٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾ (ص: 1)، إذ ذهب الزجاج على الصحيح إلى أنّ الجواب في الآية الرابعة والستين من السورة، وهو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقّٞ تَخَاصُمُ أَهۡلِ ٱلنَّارِ ﴾ (ص: 64)، لكن ابن الشجري ضعّف هذا الرأي، وأوضح أنّ من المآخذ عليه البعدَ اللفظي بين القسم وجوابه، فقال: "وهذا قولٌ ضعيفٌ جدًّا؛ لبُعدِ ما بينه وبين القَسم"[3].

مخالفة رسم المصحف:

---

1 المصدر نفسه، ج2، ص103-104، وهي المسالة الثالثة في هذه الدراسة.

2 المصدر نفسه، ج1، ص68-69، وهي المسالة الخامسة في هذه الدراسة.

3 المصدر نفسه، ج2، ص118، وهي المسألة الثامنة في هذه الدراسة.

أشار ابن الشجري في إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ (المطففين: 3) إلى أنّ من المعربين من ذهب إلى أنّ ﴿هُمْ﴾ في ﴿كَالُوهُمْ﴾ و﴿وَّزَنُوهُمْ﴾ ضميرٌ مرفوع يعود على ﴿المطففين﴾، ويعرب توكيدًا للواو في الفعلين، فهو كالضمير في قولك: خرجوا هم.

ثم ردّ ابنُ الشجري الرأيَ، مبيّنًا أنّ من المآخذ عليه مخالفتَه رسمَ المصحف، فقال: "ويدلّك على بطلان هذا القول عدم تصوير الألف بعد الواو في ﴿كَالُوهُمْ﴾ و﴿وَّزَنُوهُمْ﴾، ولو كان المراد ما ذهب إليه هذا المتأوّل لم يكن بدٌّ من إثبات ألف بعد الواو، على ما اتفقت عليه خطوطُ المصاحفِ كلِّها، في نحو: ﴿خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ﴾ و﴿قَالُواْ لِنَبِيٍّ لَّهُمُ﴾"[1].

ابن الشجري: التأثر والتأثير

إن الناظر في "**أمالي ابن الشجري**" يقف على ثقافةٍ لغوية عالية، ويقرّ أنّ ابن الشجري قد تميّز بامتداد علمه وسعة اطلاعه على كتب النحويين الأوائل، ذلك أنّه نقل كثيرًا عن النحويين واللغويين، مما جعل كتابه الأمالي خزينة نحوية ولغوية حوت كثيرًا من كتب العلماء المتقدّمين، وغدت موردًا علميًا للعلماء والباحثين المتأخرين[2].

ولهذا كان لابدّ أن تظهر في الأمالي ملامح تأثّر ابن الشجري بالنحويين الأوائل في القضايا النحوية التي يدرسها، ولا ريب في أنّ لابن الشجري أثرًا ظاهرًا في خالفيه من العلماء والباحثين.

وفي هذا المبحث إشارات سريعة لهذين النوعين من التأثير؛ تأثّر ابن الشجري بمن قبله، وأثره فيمن بعده من خلال مراجعاته ومآخذه على معربي القرآن.

والغاية هنا الوقوف على بعض الصور التي تُظهر تأثّر ابن الشجري بمن قبله ممّن لم يصرّح بأسمائهم، وذكر بعض الأمثال على بعض من أفادوا من ابن الشجري ولم يصرّحوا

---

1 المصدر نفسه، ج2، ص131، وهي المسألة الحادية عشرة في هذه الدراسة.

2 انظر: مقدمة تحقيق الأمالي ص 112 (مصادر ابن الشجري).

باسمه.

أولاً: تأثّر ابن الشجري بمن قبله

تأثر ابن الشجري ببعض معربي القرآن قبله تأثّرًا بيّنًا، ظهر من خلال نقله منهم نقلاً مباشرًا، دون أن يصرّح باسم من نقل منه، ومن أولئك الذين تأثّر ابن الشجري بهم تأثّرا ظاهرًا الزجاجُ والنحّاس ومكي بن أبي طالب، وفيما يأتي إيضاح ذلك:

تأثّره بالزجاج :

نقل ابن الشجري في بعض مآخذه على معربي القرآن كلام الزجاج، وأخذ برأيه، واحتجّ بحجّته، وذلك في إعراب قول الله تعالى[1]: ﴿ **يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ** ﴾ (الحج: 13)، ويظهر هذا التأثّر في التقارب اللفظي الشديد بينهما، وفي طريقة عرض الأقوال وترتيبها، وأسلوب الاحتجاج والتنظير، ولابن الشجري في ذلك فضل التبيين والتدقيق في نسبةِ الآراء إلى أصحابها؛ وفيما يأتي عرضٌ لموضعين من حديث الشيخين في إعراب الآية، يظهر بالمقارنة بينهما مدى التأثر:

الموضع الأول: قال الزجاج: "وقد اختلف الناس في تفسير هذه اللام... قال البصريون والكوفيون: اللام معناها التأخير، المعنى: يدعو مَن لَضرّه أقرب من نفعه، ولا قالوا من أين جاز أن تكون اللام في غير موضعها، وشرح ذلك أنّ اللام لليمين والتوكيد، فحقُّها أن تكون في أول الكلام فقُدِّمت لتجعل في حقّها، وإن كان أصلها أن تكون في ﴿لَضَرُّه﴾ كما أنّ لام (إنّ) حقُّها أن تكون في الابتداء، فلمّا لم يجز أنْ تليَ (إنّ) جُعلت في الخبر في مثل قولك: إنّ زيدًا لَقائمٌ، ولا يجوز: إنّ لَزيدًا قائمٌ، فإذا أمكن أن يكون ذلك في الاسم كان ذلك أجود الكلام، تقول: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾، فهذا قولٌ"[2].

وقال ابن الشجري: "اختلف المفسّرون في هذه اللام، فذهب قوم من البصريين والكوفيين إلى أنّ معناها التأخير، فالتقدير: يدعو مَنْ لَضرّه أقرب من نفعه، وجاز تقديمها

---

1 انظر: المسألة السابعة في هذه الدراسة.

2 **معاني القرآن وإعرابه** له، ج3، ص415.

وإيلاؤها المفعول لأنها لام التوكيد واليمين، فحقّها أن تقع في أول الكلام، فقُدّمت لتعطَى حقّها، وإن كان الأصل أن يليها المبتدأ، كما أنّ لام (إنّ) حقها أنْ تدخل على اسم (إنّ)، فلمّا لم يجز أنْ تليَ (إنّ)؛ لأنها بمعناها في التوكيد، وفي تلقّي اليمين بها جعلت في الخبر كقولك: إنّ زيدًا لَقائمٌ، لمّا لم يجز: إنّ لَزيدًا قائمٌ، فإذا أمكن أن تدخل على الاسم كان ذلك أجود، كقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾ "[1].

الموضع الثاني: قال الزجاج: "وقالوا أيضًا: إنّ ﴿يَدْعُواْ﴾ معها هاء مضمرة، وإنّ ﴿ذَٰلِكَ﴾ في موضع رفع، و﴿يَدْعُواْ﴾ في موضع الحال، المعنى: ذلك هو الضلال البعيد يدعوه، المعنى: في حال دعائه إياه، ويكون ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ مستأنفًا مرفوعًا بالابتداء، وخبره ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ﴾"[2].

وقال ابن الشجري: "وقال أبو العباس محمد بن يزيد: ﴿يَدْعُواْ﴾ في موضع الحال، والمعنى: ذلك هو الضلال البعيد في حال دعائه إياه، وقوله: ﴿لَمَن﴾ مستأنف مرفوع بالابتداء، وقوله: ﴿ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ صلتُه، و﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾ خبرُه"[3].

وهكذا يستمر ابن الشجري في عرض هذه المسألة متأثّرًا بالزجاج، ومتصرفًا في النقل منه.

تأثّره بالنحّاس:

تأثّر ابن الشجري في إعرابه القرآن، وفي مآخذه على آراء المعربين بالنحاس في أكثر من موضع، ومن ذلك تأثّره به في إعراب ﴿المقيمين﴾ في قول الله تعالى[4]: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ (النساء: 162)، ويظهر تأثر ابن الشجري به في إعراب هذه الآية من خلال الأوجه الآتية:

الوجه الأول: في عرض رأي سيبويه واختياره بألفاظ متقاربة بينهما؛ حيث كان

---

1 ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص439-440.

2 **معاني القرآن وإعرابه له**، ج3، ص415.

3 ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص439-440.

4 انظر: المسألة الثالثة في هذه الدراسة.

عندهما الرأي المقدّم في عرض الآراء، والرأي المختار من بينها، قال النحاس: "فسيبويه ينصبه على المدح، أي: وأعني المقيمين.... وهذا أصحُّ ما قيل في ﴿المقيمين﴾"[1]. وقال ابن الشجري: "ذهب سيبويه إلى أنّ ﴿المقيمين﴾ منصوب على المدح، وهو أصحّ ما قيل فيه"[2].

الوجه الثاني: في عرض رأي الكسائي منسوبًا إليه من بين بقية الآراء المردودة، ثمّ ردِّه بألفاظ متقاربة بينهما، وذلك أنّ النحاس قال: "وقال الكسائي: ﴿والمقيمين﴾ معطوف على ﴿ما﴾، قال أبو جعفر: هذا بعيد؛ لأنّ المعنى يكون: ويؤمنون بالمقيمين"[3]. وابن الشجري قال: "وقال الكسائي: هو مخفوض بالعطف على ﴿مَا﴾ من قوله: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾، فالمعنى على هذا القول: يؤمنون بالذي أنزل أليك وبالمقيمين الصلاة، وهذا قول بعيد"[4].

الوجه الثالث: في ذكر بقية الآراء الأخرى وبيان المعاني فيها، مع عدم نسبتها لأصحابها عندهما[5].

تأثّره بمكي بن أبي طالب:

ظهر تأثّر ابن الشجري بمكي بن أبي طالب القيسي في أكثر من موضع من مسائل مآخذه على معربي القرآن، وعلى الرغم من أن ابن الشجري قد حَمَل على مكي وشدّ عليه بذكر زلاته وأغلاطه في إعراب القرآن لم يستطع ابن الشجري أن يُخفيَ تأثّرَه به، إذ نقل كلامه في الرد على بعض معربي القرآن نقلاً شبه كامل، دون أن يصرّح باسمه أو يحيل إليه، ومن تلك المواضع:

الموضع الأول: في إعراب ﴿يَغْفِرْ﴾ في قول الله تعالى[6]: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ (الصف: 11)، ويظهر تأثّر ابن الشجري به في إعراب هذه الآية من خلال الأوجه الآتية[7]:

---

1 **إعراب القرآن**، ج1، ص504.

2 ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص102.

3 **إعراب القرآن**، ج1، ص505.

4 ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص103.

5 انظر: **إعراب القرآن**، ج1، ص505، وابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص103.

6 انظر: المسألة العاشرة في هذه الدراسة.

7 نبّه إلى ذلك محقق أمالي ابن الشجري رحمه الله، انظر: **الأمالي**، ج1، ص395 (آخر الهامش 6).

الوجه الأول: التقارب اللفظي القوي بينما في عرض الرأي الأول مع الخطأ في نسبته للمبرّد[1].

الوجه الثاني: التقارب اللفظي القوي بينما في عرض الرأي الثاني مع الخطأ في نسبته لغير المبرّد[2].

الوجه الثالث: التقارب اللفظي بينما في عرض الرأي الثالث المنسوب عندهما للفراء، ثمّ الردّ عليه[3].

الموضع الثاني: في التعليل لقول المبرّد بأنّ الفعل المضارع في قول الله تعالى[4]: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ (إبراهيم: 31)، مجزومٌ لأنّه جواب فعل أمر محذوف، يقدّر من خلال السياق، والتقدير: قل لعبادي الذين آمنوا أقيموا يقيموا الصلاة، وهذا الاستدلال أصله منقول من كلام مكي[5].

ثانيًا : أثره فيمن جاء بعده :

أودع ابن الشجري في أماليه مباحث علمية وتدقيقات لغوية صارت للنحويين بعده موردًا علميًا ثرًّا، وبخاصة في مسائل الإعراب والحذف والتقدير وتطبيقاتها على شواهد القرآن والشعر[6].

وفي موضوع هذه الدراسة ظهر تأثير ابن الشجري جليًّا في كثير من العلماء الذين خلفوه كأبي البركات الأنباري والعكبري والمرادي وأبي حيان، وغيرهم.

وليس المراد هنا حصر المواضع التي حكى فيها النحويون آراء ابن الشجري؛ لأن هذه غاية يطول الحديث فيها، وإنّما أشير إلى أمثلة تدل على غيرها من صور إفادة النحويين من

---

1 انظر: أبو طالب، **مشكل إعراب القرآن**، ج2، ص731، وقارنه بما في **الأمالي**، ج1، ص395.

2 انظر: أبو طالب، **مشكل إعراب القرآن**، ج2، ص731، وقارنه بما في **الأمالي**، ج1، ص396.

3 انظر: أبو طالب، **مشكل إعراب القرآن**، ج2، ص731، وقارنه بما في **الأمالي**، ج1، ص396.

4 انظر: المسألة السادسة في هذه الدراسة.

5 انظر: أبو طالب، **مشكل إعراب القرآن**، ج1، ص406، وقارنه بما في **الأمالي**، ج2، ص477- 478.

6 انظر: مقدمة تحقيق **الأمالي** ص 156 (أثر ابن الشجري في الدراسات النحوية واللغوية).

ابن الشجري مع عدم التصريح باسمه، وذلك ظاهر عند اثنين من العلماء، هما: ابن هشام الأنصاري في "**مغني اللبيب**"، والزركشي صاحب "**البرهان في علوم القرآن**"، وفيما يأتي بيان أثره فيهما:

أثره في ابن هشام:

أفاد ابن هشام في كتابه "**المغني**" من ابن الشجري إفادة ظاهرة، وبخاصة في باب الأدوات، وقد نقل من ابن الشجري في كتابه هذا مصرّحًا بالنقل في خمسة وثلاثين موضعًا، ومع أنّ ابن هشام كان في كثير من تلك المواضع ظاهرَ التحامل على ابن الشجري، إلا أنه لم يستطع أن ينفك عن التأثر به، إذ ساق في "**المغني**" كلام ابن الشجري بألفاظه دون أن يصرّح بنسبة الكلام إليه[1].

وفي موضوع الدراسة ظهر تأثر ابن هشام بابن الشجري في أكثر من موضع، صرّح في بعضها بنقل الكلام عن ابن الشجري، وترك التصريح باسمه في بعضها الآخر، ومما لم يصرّح به ما في إعراب قول الله تعالى[2]: ﴿**أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ**﴾ (الحجرات: 12)، إذ قال ابن هشام بعدما ساق الآية: "﴿**أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ**﴾ قدّر أنّهم قالوا بعد الاستفهام: لا، فقيل لهم: فهذا كرهتموه، يعني والغيبة مثله فاكرهوها، ثم حذف المبتدأ وهو (هذا) "[3]، ثم ذكر رأي الفارسي، وتضعيف ابن الشجري له، ثم اتّهم ابنَ الشجري بأنّه لم يتأمّل كلام الفارسي.

والمهمّ هنا أنّ ابن هشام صدّر المسألة بالرأي الذي يراه في توجيه إعراب الآية وتقدير المحذوفات فيها، وهذا الرأي الذي سقت نصّه هو رأي ابن الشجري نفسُه، وذكره مفصّلاً على طريقته في الإيضاح والتفصيل التعليمي في موضعين من الأمالي[4].

أثره في الزركشي:

---

1 انظر: مقدمة تحقيق **الأمالي**، ص166.

2 انظر: المسألة التاسعة في هذه الدراسة.

3 ابن هشام، **المغني**، ج2، ص509.

4 انظر: ج1، ص230، ج3، ص100.

القول في إفادة الزركشي في كتابه "**البرهان في علوم القرآن**" من ابن الشجري قريب من القول في إفادة ابن هشام منه، وقد نقل الزركشي من ابن الشجري في هذا الكتاب مصرّحًا بالنقل في واحد وعشرين موضعًا، ومع ذلك فقد نقل منه في مواضع أخرى دون التصريح باسمه، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره في اللام في قول الله تعالى[1]: ﴿ **يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ** ﴾ (الحج: 13)، إذ لخّص كلام ابن الشجري في إعراب الآية، وآراءِ النحويين فيها، وأخطأ في فقرة من ذلك لمّا نسب الجواب عن الاعتراض على رأي جمهور النحويين إلى الزمخشري، وهو لابن الشجري[2].

خاتمة

وبعد هذه الوقفات السريعة في مآخذ ابن الشجري، وما حوته من دراسة تحليلية لها، يحسن أن نختم البحث بذكر أبرز النتائج التي توصل إليها، وذلك من خلال الإيجاز الآتي:

1. "**أمالي ابن الشجري**" من أبرز الكتب النحوية التي عُنيت بظاهرة الإعراب، وتوقفَتْ كثيرًا عند إعراب القرآن، وحَشَدَت الآراءَ السابقة وناقشَتْها، وانتهَتْ في أغلب المواضع إلى الرأي المختار منها، مع بيان المآخذ على الآراء المرجوحة فيها.

2. اشتملت الدراسة على أحد عشر موضعًا في إعراب آيات متفرّقة من القرآن، ناقش فيها ابنُ الشجري إعرابَ الآيات، وردّ فيها بعضَ الأقوال، مرجّحًا أقوالاً أخرى أو مضيفًا بعض التوجيهات، ومشيرًا إلى مآخذه على الأقوال المردودة فيها، وموضحًا في بعضها أيضًا التعديل الذي يصحّ به الرأي.

3. جاء عرض ابنِ الشجري للآيات التي ذكر فيها مآخذه بإحدى طريقتين: القصد، بأن يخصّص للآية حديثًا مستقلاً يفتتح به المجلس أو الفصل، والاستطراد بذكر الآية المعربة ضمن حديثه عن موضوع آخر، وكان ابن الشجري في غالب المواضع ينسب الآراء

---

1 انظر: المسألة السابعة في هذه الدراسة.

2 انظر: ابن الشجري، **أمالي**، ج2، ص439- 441، والزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج4، ص336- 337.

لأصحابها نسبة صحيحة، ومن القليل عنده تركُ نسبة الرأي إلى صاحبه، وأقل من ذلك الخطأ في نسبة القول إلى صاحبه.

4. كان ابنُ الشجري شديدَ العناية بصحة المعنى في إعراب الآيات، وهذا جعل عدم صحة المعنى أحدَ أكثر الأسباب في مآخذه على معربي القرآن، ويأتي بعد ذلك سبب آخرُ وهو عدم صحة الإعراب، وفي أحد المواضع ردّ ابن الشجري أحد الأوجه في الإعراب لمخالفته رسم المصحف.

5. ظهر من خلال دراسة المآخذ تأثر ابن الشجري بالنحويين قبله، وأوضحت الدراسة تأثره غير المصرّح به بالزجاج والنحاس ومكي بن أبي طالب القيسي.

6. تأثّر بابن الشجري عدد من النحويين ومعربي القرآن بعده، ومنهم من نقل نص كلامه واختار اختياره دون نسبته إليه، وبيّنت الدراسة أمثلة من ذلك عند ابن هشام الأنصاري والزركشي.

وقبل هذا كله وبعده أسأل الله تعالى أنْ يبارك في الجهود وأنْ يُسدّد الآراء والأقوال والأفعال، وأن يُعظم الأجر ويُجزل المثوبة؛ إنّه جوادٌ كريم. وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه أجمعين.

المراجع: References:

Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf, *Tafsīr al-Baḥr al-Muḥīṭ*, Majmūʿat min al-Muḥaqqiqīn (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah,, 1st edition 1422).

Abū ʿUbaidah, *Majāz al-Qurʿān*, ed. Muḥammad Fu'ād Sazkīn (Cairo: Maktabat al-Khanjī, no date).

Abū Ṭālib, Makkī al-Qaysī, *Mushkil Iʿrāb al-Qurʿān,* ed. Ḥātim al-Ḍāmin (Beirut: Muasasat Risālah, 2nd edition, 1405).

Al-Aṣbahānī, *Kashf al-Mushkilāt,* ed. Muḥammad al-Dālī (Damascus: Majmaʿ al-Lughah al-ʿArabiyyah, no date).

Al-Akhfash, Abū al-Ḥasan al-Balkhī, *Maʿanī al-Qurʿān,* ed. Hudā Qurāʿah (Cairo: Maktabat al-Khanjī, 1st edition, 1403).

Al-Anbārī, Abū al-Barakat, *al-Bayān fī Gharīb Iʿrāb al-Qurʿān,* ed. Ṭāhā ʿAbd al-Ḥamīd Ṭāhā (Cairo: al-Hay'ah al-Miṣriyyah al-ʿĀmmah li al-Kitāb, 1400).

Al-Anbārī, Abū al-Barakāt, *al-Inṣāf fī Masā'il al-Khilāf* (Cairo: Dār al-Talā'iʿ, no date).

Al-Anbārī, Abū Bakr, Sharḥ al-Qaṣā'id al-Sabʿ al-Ṭiwāl, ed. ʿAbd al-Salām Hārun (Beirut: Dār al-Maʿārif, 1963).

Al-Asbahānī, *Kashf al-Mushkilāt,* ed. Muḥammad al-Dʿ Alī (Damascus: Majmaʿ al-Lughah al-ʿArabiyyah, no date).

Al-Baghawī, Abū Muḥammad, *Tafsīr al-Baghawī (Maʿālim al-Tanzīl),* ed, Khālid al-ʿAkk and Marwān Siwār (Bairut: Dār al-Maʿrifah, 1st dition, 1406).

Al-Farisī, Abū ʿAlī al-Ḥasan bin Aḥmad, *al-Shayrāziyyāt,* ed. Ḥasan bin Maḥmūd Hundāwī (Damascus: Dār al-Qalam, 1st edition, 1424).

Al-Farrā', Abū Zakariyyā Yaḥyā bin Ziyād, *Maʿāni al-Qurʿān* (Beirut: ʿAlam al-Kutub, 1418).

Al-Fārisī, Abū ʿAlī, *al-Ḥujjah li al-Qurrā' al-Sabʿah,* ed. Badr al-Dīn Qahwājī and Bashīir Juwayjātī (Damascus: Dār al-Ma'mūn li al-Turāth, 2nd edition, 1413).

Al-Hamadānī, al-Muntajib, *al-Farīd fī Iʿrāb al-Qur'ān al-Majīd,* ed. Muḥammad al-Nimr and Fu'ād Mukhaymir (Doha: Dār al-Thaqāfah, 1st edition, 1411).

Al-Jurjānī, ʿAbd al-Qāhir, *al-Muqtaṣid fī Sharḥ al-Īḍāḥ*, ed. Kāḍim al-Marjān (Baghdad: Wizārat al-Thaqāfah wa al-Iʿlām al-ʿIrāqiyyah, 1982).

Al-Mubarrad, Abū al-ʿAbbās Muḥammad bin Yazīd, *al-Muqtaḍab,* ed. Muḥammad ʿAbd al-Khāliq ʿAḍīmah (Beirut: ʿAlam al-Kutub, no date).

Al-Murādī, Badr al-Dīn al-Ḥasan bin Qāsim bin ʿAbd Allāh, *al-Janī al-Dānī fī Ḥurūf al-Maʿanī,* ed. Fakhr al-Dīn Qabbāwah and Muḥammad Fāḍil (Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1st edition, 1403).

Al-Naḥḥās, *al-Qaṭʿ wa il-I'tināf,* ed. Aḥmad Khaṭṭāb (Baghdad: Maṭbaʿat al-ʿĀnī, 1st edition, 1398).

Al-Naḥḥās, Iʿrāb al-Qurʿān, ed. Zuhayr Ghāzī (Beirut: ʿĀlam al-Kutub, 3rd edition, 1409).

Al-ʿUkbarī, Abū al-Baqā', *al-Tibyān fī Iʿrāb al-Qurʿān,* ed. ʿAlī Muḥammad al-Bijāwī (Beirut: Dār al-Shām li al-Turāth, no date).

Al-Samīn al-Ḥalabī, Aḥmad bin Yūsuf, *al-Durr al-Maṣūn,* ed. Aḥmad al-Kharrāṭ (Damascus: Dār al-Qalam, 1st edition, 1406).

Al-Ṭabarī, Muḥammad ibnu Jarīr bin Yazīd bin Kathīr bin Ghālib al-ʿĀmilī, *Jāmi' al-Bayān fī Ta'wīl al-Qur'ān*, ed. ed. ʿAbdullah bin al-Muḥsin al-Turkī (Riyadh: Dār ʿĀlam al-Kutub, 1st edition, 1424).

"al-Taʿāruḍ bayna Ta'wīl wa Taqdīr al-Iʿrāb fī al-Naḥw al-ʿArabī", *Majallat Jāmiʿat al-Mʿalīk Suʿūd,* vol. 8, al-Adab 1, 1416).

Al-Zajjāj, Abū al-Qésim, *Maʿanī al-Qurʿān wa Iʿrābuh,* ed. ʿAbd al-Jalīl ʿAbduh Shalabī (Beirut: ʿAlam al-Kutub, 1st edition, 1408).

Al-Zarkashī, *al-Burhān fī ʿUlūm al-Qurʿān*, ed. Muḥammad Abū al-Faḍl (Cairo: Maktabat al-Turath, no date).

Farhat, Aḥmad Ḥasan, "Naẓarāt fī mā Akhadhahū ʿalā Makkī fī Kitāb Mushkil Iʿrāb al-Qurʿān", *Majallat Majmaʿ al-Lughah al-ʿArabiyyah* bi Dimashq, Vol 15, January-July 1976.

Ibn al-Jawzī, ʿAbd al-Raḥmān, *Zād al-Masīr fī ʿIlm Tafsīr* (Beirut: al-Maktab al-Islāmī, no date).

Ibn al-Shajarī, Abū al-Saʿāadat Hibat Allāh al-Ḥasanī, *Amālī,* ed. Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanājī (Cairo: Maktabat al-Khanjī, no date).

Ibn Fāris, Abū al-Husayn, Aḥmad bin Fāris bin Zakariya, *al-Ṣaḥibī,* ed. Aḥmad Saqr (Cairo: Dār Ihya' al-Kutub al-Ilmiyyah, no date).

Ibn Hishām, Jamal al-Dīn Abū Muḥammad ʿAbd Allāh al-Anṣārī, *Mughnī al-Labīb ʿan Kutub al-Aʿārīb* (Kuwait: al-Majlis al-Waṭanī li al-Thaqāfah wa al-Funūn wa al-Ādāb, no date).

Ibn Khālawayh, Abū ʿAbd Allāh al-Husayn bin Aḥmad, *Iʿrāb al-Qirāʾāt al-Sabʿ wa ʿIlaluha*, ed. ʿAbd al-Raḥman al-ʿUthaymīn (Cairo: Maktabat al-Khanjī, 1st edition, 1413).

Ibn Khālawayh, Abū ʿAbd Allāh al-Husayn bin Aḥmad, *Mukhtasar fī Shawadh al-Qirāʾāt,* ed. G**.** Bergstraesser (Egypt: al-Maṭbaʿat al-Raḥmāniyyah, 1934).

Ibn Mālīk, Jamal al-Dīn Muḥammad bin ʿAbd Allāh, *Sharḥ al-Tashīl,* ed. ʿAbd al-Raḥmān al-Sayyid and Muḥammad Badawī al-Makhtūn (Cairo: Hajar li al-Ṭibāʿʿah wa al-Nashr, 1st edition, 1410).

Ibn Mujāhid, *al-Sabʿah fī al-Qirāʾāt,* ed. Shawqī Ḍayf (Egypt: Dār al-Maʿārif, no date).

Ibn Sirāj, *al-Uṣūl fī al-Naḥw*. Ed. ʿAbd al-Muḥsin al-Fatlī (Beirut: Muassat al-Risālah, 1st edition, 1409).

Majālīs Thaʿlab, ed. ʿAbd al-Salām Hārun (Cairo: Dār al-Maʿārif, 5th edition, no date).

Sībawayh, Abū Bishr ʿAmr bin ʿUthmān bin Qunbur, *al-Kitāb*, ed. ʿAbd al-Salām Hārūn (Beirut: Dār ʿólam al-Kutub, 3rd edition, 1403).